جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

تخصـــص :اقتصاديات العمل

انعكاسات الإنتاج المحلي للقطاعات على التخفيف من حدة البطالة

– دراسة قياسية(2017/1999)–

مذكـرة تخـرج تدخـل ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة الماستـر

إعـدادالطالبتين:

–وكال إلهـــام

– شادولي زكية

إشراف الأستاذ:

د. محمـد شريف

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
ستي حميد	أستاذ محاضر	رئيسا
مُحَّد شريف	أستاذ محاضر	مشرفا مقررا
عثماني أمينة	أستاذة محاضرة	عضوا مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية:2019/2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث ولا يسعنا إلا أن نسجد لله شكرا وحمدا على توفيقه.

نخص بالشكر والامتنان والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور **مُحَمَّد شريف** على توجيهاته القيمة وكل ما بذله من جهد.

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون.

وإلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه وكل كلمة طيبة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما في الوجود إلى الوالدين الكريمين أطال

الله في عمرهما وحفظهما وبارك لهما

إلى جميع الإخوة والأخوات (أمال ،نادية ،عبد القادر، أحمد أمين،

إكرام) وكل أفراد العائلة كل باسمه

وإلى زوجي الحاج الذي كان سندي في الحياة بدعمه ونصحه

ومساعدته لي في إنجاز هذا البحث.

إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية وأخص بالذكر الأستاذ المشرف على

مساعدتي في إتمام هذا العمل

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

وكال إلهام

إهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس وأغلى الناس

إلى من بفضلها بعد الله عز وجل وصلت ما وصلت إليه

إلى من كان نورا في طريقي

إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي

إلى أمي ي حفظها الله وجزاها خيرا

إلى روح والدي رحمه الله و أسكنه فسيح جنته

وإلى زوجي العزيز

وإلى جميع الإخوة والأخوات وإلى جميع أفراد العائلة كل باسمه

وإلى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة وإلى كل الأصدقاء والأحباب .

شادولي زكية

الفهـــــرس

الفهـــــرس

شكر وتقديــر

إهـــــــــداء

الفهـــــــرس II

قائمة الجداول والأشكال VI

ملخـــــــص

مقدمـــــــة أ

الفصـــل الأول: مدخل إلى الناتج المحلي الإجمالي

تمهيد: 8

المبحث الأول:عموميات حول الناتج المحلي الإجمالي 9

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي 9

المطلب الثاني:مفهوم الناتج المحلي الإجمالي 10

المطلب الثالث: توصيفات أخرى للناتج المحلي الإجمالي 13

المبحث الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي 16

المطلب الأول: طريقة الإنتاج 16

المطلب الثاني: طريقة الإنفاق 18

المطلب الثالث: طريقة الدخل 20

المبحث الثالث: المشاكل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي و أهميته 24

المطلب الأول:عوامل ومشاكل حسابات الناتج المحلي الإجمالي 24

المطلب الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي 26

خلاصة الفصل: 28

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

تمهيد: 30

المبحث الأول: مفهوم البطالة والنظريات المفسرة لها 31

المطلب الأول: مفهوم البطالة 31

المطلب الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة 34

المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة 38

المبحث الثاني:أنواع البطالة وقياسها 42

المطلب الأول: أنواع البطالة 42

المطلب الثاني:قياس البطالة 45

المبحث الثالث: أسباب وانعكاسات البطالة 48

المطلب الأول: أسباب البطالة 48

المطلب الثاني: آثار البطالة 51

المطلب الثالث: إجراءات الحد من البطالة 54

خلاصة الفصل: 56

الفصل الثالث: دراسة فعالية النمو القطاعي على مؤشر البطالة دراسة قياسية

تمهيد : 58

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشر النمو الإجمالي 59

المطلب الأول: تحليل النمو 59

المطلب الثاني:تحليل البطالة 69

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد القياسي 71

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي 71

المطلب الثاني: الاستقرارية 72
المطلب الثالث: السببية والتكامل 76
المبحث الثالث: دراسة قياسية لاستجابة البطالة لنمو القطاعات 81
المطلب الأول: تعين استقرارية متغيرات النمو على البطالة 81
المطلب الثاني:قياس العلاقة السببية بين متغيرات نمو القطاعات والبطالة 85
المطلب الثالث:تقدير أثر نمو القطاعات على البطالة على المدى البعيد والقصير 87
خلاصة الفصل: 92

خاتـمـــــــة 94

قائمة المصادر المراجع 96

قائمـــــــة

الجداول والأشكال

قائمـــــة الجـــــداول

الجـــــدول	عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
	الفصـــــل الثالـــث	
1-3	نتائج اختبار ADF	83
2-3	نتائج اختبار PP	84
3-3	اختبار سببية GRANGERلمتغيرات النموذج	86
4-3	نتائج اختبار ديكي –فولار ADFللبواقي E	88

قائمـــــة الأشـــــكال

الجـــــدول	عنـــــوان الشكل	الصفحة
	الفصـــل الثالـــث	
1-3	نسب نمو الناتج المحلي	59
2-3	منحنى الناتج الوطني	60
3-3	منحنى بياني لناتج لقطاع الخدمات (1999- 2017)	61
4-3	نسب قطاع الخدمات (1999- 2017)	62
5-3	منحنى تطور قطاع البناء(1999- 2017)	63
6-3	نسب قطاع البناء(1999- 2017)	64
7-3	منحن تطور الصناعة(1999- 2017)	65
8-3	نسب قطاع الصناعة(1999- 2017)	66
9-3	منحنى ناتج قطاع المحروقات(1999- 2017)	67

10-3	نسب قطاع المحروقات(1999- 2017)	68
11-3	تطور البطالة الإجمالي(1999- 2017)	69
12-3	منحن تطور العمالة (1999- 2017)	70

مقدمـــــة

مقدمة

يعد موضوع البطالة من المواضيع الهامة والحساسة التي تحظى باهتمام العديد من الخبراء وصانعي السياسات العامة في العديد من الدول لما لها من آثار كبيرة على تطور المجتمعات وتقدمها ،فظاهرة البطالة تعد مشكلة عالمية تمس جميع الدول سواء الدول النامية أو المتقدمة منها، ولهذا تسعى معظم هذه الدول إلى وضع إستراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من المناصب مقابل الارتفاع الكبير لطالبي العمل.

ومن هذه الدول نجد الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا العالم وذلك بلجوئها إلى عدة سياسات تهدف من خلالها التخفيف من حدة البطالة فنظرا لخطورة الظاهرة واختلاف أبعادها فقد لاقت اهتماما واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين حيث احتلت مكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي باختلاف مذاهبه واتجاهاته فأصبحت محل جدل وصراع فكري كبيرين،وتعددت الأبحاث والنظريات الاقتصادية التي جاءت في صدد تفسيرها، ولكون البطالة لا يمكن تقليصها إلا من خلال تنمية اقتصادية مرتفعة،حيث يسمح الإنعاش الاقتصادي المحقق في السنوات الأخيرة بمضاعفة وتيرة خلق مناصب العمل وتقليص معدلات البطالة، ويعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه، كونه يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تظهر تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فو مرآة عاكسة للوضعية الاقتصادية السائدة.

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات إلى أزمة اقتصادية بعد السقوط الحر لأسعار البترول، وظهرت بذلك عدة اختلالات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد، وعرفت بذلك البطالة مستويات مرتفعة.

وللنهوض من هذه الأزمة بدأت الجزائر في جملة من التعديلات والتصحيحات سواء الذاتية منها أو تلك الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في أغلب القطاعات الإنتاجية، تلتها برامج إنفاقية كبرى تزامنت مع عودة الرواج للسوق البترولية العالمية ، كل ذلك لتحقيق نمو اقتصادي شامل وإرساء الاستقرار الاقتصادي المستدام الذي تتحدد عوالمه داخليا ويكون تحت نطاق التحكم المحلي.

الإشكالية :

وإنطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

-ما مدى تأثير الإنتاج المحلي للقطاعات الاقتصادية على التخفيف والتقليل منحدة البطالة ؟

ومن أجل التدقيق والإحاطة أكثر بالتساؤل السابق، سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية :

-ما مدى استجابة البطالة في مؤشر نمو قطاع الخدمات؟

-هل تطور قطاع البناء له أثر في تفعيل التخفيف من حدة البطالة؟

-هل يحقق قطاع المحروقات نمو كبير يقضي على البطالة؟

-ما هي درجة تأثير قطاع الصناعة على البطالة؟

فرضيات البحث

–لا يزال القطاع الخدمي يعاني من ضمور في الناتج وبالتالي لا يساهم هذا القطاع بنمو جيد لتخفيف من حدة البطالة.

–يعتبر قطاع البناء والأشغال عمومية من أهم القطاعات التي تمتص البطالة.

–يساهم قطاع المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي وله أثر ايجابي ومعنوي في التقليل من مشكلة البطالة.

– تعتمد الجزائر على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وبعض الصناعات المركبة والخفيفة بحيث يكون تأثيرها على التخفيف من البطالة بشكل ضئيل.

–أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع والأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نذكرها فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

–تعددت أبعاد الموضوع وتشبعه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث والإثراء؛

–إندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقشات مستفيضة بإستمرار؛

–محاولة إثراء المكتبة بهذا العمل المتواضع.

الأسباب الذاتية:

-الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع ذات الاهتمام العالمي والتحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيرها على مشكلة البطالة؛

-قناعتنا الخاصة بما يمكن أن يلعبه النمو الاقتصادي من دور في التقليل والتخفيف أو حتى القضاء على البطالة.

أهمية البحث

-محاولة التعمق في النتائج المتوصل إليها من خلال تحليلنا للبطالة وكيف يؤثر النمو الاقتصادي عليها؛

-إلقاء الضوء على مدى فعالية النمو في تحقيق التشغيل الكامل الذي يقودنا إلى تقليص معدلات البطالة؛

-إعطاء حلول للخروج من هذه الظاهرة .

أهداف البحث

-طرح مشكل البطالة بصورة معمقة للتخفيف من هذه الظاهرة؛

-محاولة معرفة انعكاسات نمو القطاعات على هذه الظاهرة؛

-تحليل النتائج المحققة خلال الفترة 1999-2017من خلال دراسة فعالية النمو القطاعي على مؤشر البطالة.

المنهج المتبع فا البحث

المنهج الوصفي:وذلك لدارسة الجانب النظري لكل من الإنتاج المحلي الإجمالي والبطالة وللتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بهما؛

المنهج التحليلي: لتحليل مختلف الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالنمو الإجمالي والبطالة في الجزائر؛

المنهج القياسي:لتوضيح أثر وانعكاسات نمو القطاعات على البطالة بالاعتماد على برنامج **Eviews.9.0**

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية :تتمثل في فترة الدراسة الممتدة من 1999-2017 وذلك لكونها الفترة التي شهدت انعراجا على مختلف الجهات، فعلى الصعيد السياسي ساهمت سياسة الوئام المدني في استعادة الأمن والاستقرار السياسي بعد العشرية السوداء أما الصعيد الاقتصادي فقد عرفت بداية 1999 عودة ارتفاع أسعار البترول .

الحد المكاني: سعت الجزائر ولازلت تسعى إلى خفض معدلات البطالة وذلك من خلال دورات سياساتها العمومية.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى:شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي : تقدير عينة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر القائد تلمسان ،2017-2018،هدفت هذه الرسالة إلى دراسة العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي من خلال تقدير عتبة التضخم خلال الفترة 1980-2014 باستخدام مجموعة من المتغيرات ،وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر لعتبة التضخم وملائمة النموذج غير الخطي.

الدراسة الثانية:رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر-البطالة)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع والتنمية ،جامعة بسكرة،2013 ،وتهدف هذه الدراسة إلى :

-تشخيص السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال.
-توضيح علاقة السياسة التنموية بظاهرة البطالة وآلياتهافي محاربتها.

صعوبات البحث:

-بما أن هذا الموضوع يتعلق بالجزائر فقد صعب علينا إيجاد كتب بشكل كبير وكذلك صعوبة إيجاد مراجع تتعلق بهذا الموضوع.

خطة البحث:

نسعى من خلال هذا البند إلى التوقف بنا إلى محاور بحثية تسمو إلى الإجابة عن إشكالية كل الدراسة وارتأينا أن تكون المحطات التالية محتوي بحثنا حيت تطرقنا إلى مفهوم الناتج المحلي الإجمالي حيث يعتبر أهم مؤشر اقتصادي لقياس تطور النمو ويقاس بعدة طرق منها طريقة الدخل والإنفاق وتطرقنا إلى مختلف المشاكل والعوامل المحددة لحجم الإنتاج ، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى ظاهرة البطالة بجل تعريفاتها وأسبابها وكذا المراحل التي مرت بها عبر المدارس الاقتصادية، إضافة إلى ذكر آثارها وإجراءات وطرق الحد

من البطالة،وفي الفصل الأخير تطرقنا إلى دراسة قياسية لتحليل فعالية النمو للقطاعات على مؤشر البطالة بحيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث تضمن المبحث الأول تحليل تطور مؤشر النمو الإجمالي والثاني تم التطرق إلى مدخل للاقتصاد القياسي، والمبحث الثالث دراسة قياسية لإستجابة البطالة لنمو القطاعات

الفصل الأول

مدخل إلى الناتج المحلي الإجمالي

تمهيد

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي،الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي،وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا.ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياساتإمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع.أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولا إلي قياس الحجم الاقتصادي الكلي وغالبا ما يشوب مفهوم الناتج المحلي الإجمالي لبس وتداخل بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة لذلك كان لازما إن تتطرق هذه الدراسة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مكوناته. وبناءا على ذلك سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:عموميات عن الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني:طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث:المشاكل والعوامل المحددة لحجم الناتج المحليالإجمالي.

المبحث الأول:عموميات حول الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المفاهيم الاقتصادية الهامة والشائعة،وإذا ما أريد فهم العلاقة الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية،فلابد من الفهم الجيد لمفهوم الناتج المحلي.

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي

تعكس التعاملات اليومية الملايين من الصفقات والتبادلات لغرض حصرها وتلخيصهاضمن الوحدات الموسمية التابعة لها وضمن حسابات تعكس طبيعة المعاملاتالاقتصادية، لابد من الاعتماد علي الحسابات القومية للقيام بهذه المهمة.

بدأت فكرة إصدار نظام الحسابات القومية ذو صفة دولية في الأربعينات من القرن الماضي عندما مولت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) وحدة بحوث الحسابات القومية بجامعة كامبردج، التي انبعثت منها فكرة ما يعرف الأن بنظام الحسابات القومية وبعد ذلك قام المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة بإصدار نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة عام 1953.

وبعد ذلك عام 1968جرى تطوير النظام،حيث ادخل على هذا النظام العديد من التعديلات.ومع تطور الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية وتعقد المعاملات الاقتصادية بدأ العمل في منتصف الثمانينات بتطوير النظام من خلال اجتماعات كافة لجان الأمم المتحدة ،ونتيجة لتلك الاجتماعات تم إصدار النظام بشكله المطور عام 1993وأخيرا صدرت النسخة الأخيرة من هذا الدليل عام 2008 حيث تم اعتماد هذا النظام بشكل أساسي لهدفين:[1]

الأول:تسهيل الحسابات القومية.

الثاني:جعل المقارنات بين الدول منطقية وقابلة للتطبيق.ومع ذلك يجب الأخذ بالاعتبار انه لا يمكن تطبيق النظام بشكل موحد والسبب يعود إلى اختلاف بنية وطبيعة النظام الاقتصادي من بلد لأخر. كما تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1937 كتقرير من الكونجرس الأمريكي استجابة للكساد العظيم بعد أن ابتكر الاقتصادي الروسي "سيمون كانستر"نظام للقياس،في وقت كان يعمل فيه نظام القياس البارع بالمنتج القومي

[1] – مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر،دراسة وصفية مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ،مؤسسة النقد العربي السعودي ،2016 ص-ص4،5.للمزيد أنظر www.sama.gov.sa/ar-sa/economic

الإجمالي يقيس إنتاجية مواطنين الدولة بغض النظر عن موقعه، بينما يناقض الأخر في أنه يقيس الإنتاجية حسب الموقع الجغرافي ،بعد عقد مؤتمر بيترووذز في 1944 تم تطبيق إجمالي الناتج المحلي بصورة واسعة كوسيلة معيارية لقياسها الاقتصاد القومي.

مع ذلك بدأ البعض في 1950 بالتشكيك حول إن كان هناك عقيدة إيمانية لدى اقتصادي وشرعيَ سياسة إجمالي الناتج حول العالم كمقياس للتقدم.[1]

المطلب الثاني:مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

1.هو مجموعة الإنفاق الشامل علي السلع والخدمات في اقتصاد دولة في عام واحد(سنة) ومعادلة إجمالي هي:[2]

$$GDP=C+I+G+(E_X-I_M)$$

يتمثل الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في اقتصاد ما وضمن حدود البلد من السلعوالخدمات خلال فترة زمنية معينة ،وهو أحد الطرق أيضا لقياس حجم الاقتصاد الوطني واحتساب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجود محليا.[3]

2. كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي "PIB" أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي ، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر كما هو الحال اليوم في الو.م.أ فالناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية "الأسعار الجارية "أو بالقيمة الحقيقية "الأسعار الثابتة"وهو يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما لدولة ما كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموعة الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات.

فالناتج الإجمالي الحقيقي (PIB reel)عبارة عن الناتج الإجمالي الاسمي (pib nominal)

---

[1] ading-secrets+ consult le : 04/04/2019 ,14:05

[2] توم جرمان ،دليل المبتدئين الشامل إلي علم الاقتصاد،كلمات عربية للترجمة والنشر،القاهرة ،2010،ص43 للمزيد أنظر mybook 4u.com/component/download .

[3] ريهام زهير الحيلة،**محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي دراسة حالة دولة فلسطين**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،اقتصاديات التنمية ،الجامعة الاسلامية ،غزة،2011،ص-ص 73،74.

مقسوما على المستوي العام للأسعار.

ويمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي علي النحو التالي:[1]

$$\text{Pib}=\sum_{i=1}^{i=n} pi\ \text{Qi}=\text{pQ}\Rightarrow\text{Q}=\frac{\boldsymbol{pib}\text{n}}{\boldsymbol{p}}$$

والفرق بين PIB_n و PIBr يترجم كمقياس للارتفاع العام للأسعار كما يمكن اعتبار منكمش الناتج المحلي الإجماليDéfloteur de pib كأحسن مقياس لتطور أسعار الناتج المحلي الإجمالي والذي يعطي بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{Défloteur de pib}=\frac{\text{pib nominal}}{\text{pib réel}}$$

فمعدل نمو المنكمش pib= معدل النموpib_r – معدلpib_n

3. ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة في فترة زمنية محددة غالبا تكون سنة.

وهذا التعريف يتكون من أجزاء هامة لا يجب تغافلها عند تقدير الناتج وهي أن الناتج المحلي الإجمالي كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي هو كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة،ويحتوي على قيمة السلع المنتجة مثل:المنازل أو قيمة الخدمات كالطيران ومحاضرات الأساتذة وغيرها.[3]

4.ويعرف بأنه مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافا إليه الرسوم الجمركية،أو هو مجموع المخرجات مخصوما منه مجموع الاستهلاك الوسيط مضافا إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات "ضرائب- إعانات" غير المدرجة في قيمة المخرجات.[4]

5. وهو عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة،أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي تنتجها

[1] -صبرينة بن عبدة،كريمة سليم،**علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)**،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي،تبسة،2015-2016،ص-ص 13،14.

[2] -محمود عرفة، أساسيات الاقتصاد،المحاضرة السابعة الدخل والإنفاق وتقديرات الناتج،قسم الاقتصاد الزراعي،كلية الزراعة،ص 8.

[3] -فرد أم الخير،أهمية العامل التقني في عملية الانتاج،حالة الجزائر(1967-2002)،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،العلوم الاقتصادية،الاقتصاد الكمي،جامعة الجزائر،2005،ص 13.

[4]- www. stats.gov.sa/ar 12/04/2019 : 15:02

دولة ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل الدولة بصرف النظر عن جنسياتهم سواء كانت وطنية أم أجنبية،وإذا يتضمن مشتريات المستهلكين من المواد الغذائية،الملابس، الوقود السيارات الجديدة كذلك خدمات أخرى،كما يتضمن مشتريات المؤسسات من المباني السكنية وغير السكنية كالمحلات التجارية والمعامل والمكاتب والمخازن.[1]

6.الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين ويعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أو الأجانب خلال سنة معينة ،وهذا يعني أنه يمكن التحويل من الناتج القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما، وهو عبارة عن دلالة لما ينتجه البلد ،والنمو فيه مؤشر إلي مدي سرعة النمو الاقتصادي في البلد ككل وليس مؤشرا لتوزيع الدخل والزيادة فيه لا تعني انخفاض الفقر.[2]

7. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه على أنه مجموع القيم النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[3]

8. وهو مقياس مجمع للإنتاج يساوي مجموع القيمة المضافة الإجمالية لكل وحدات الإنتاج المقيمة مضافا إليها ذلك الجزء من الضرائب المفروضة على المنتجات ،ناقص الإعانات المقدمة لها ،الذي لم يكن مشمولا بعملية تقييم المخرجات ،وهو ما يساوي أيضا مجموع الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات (جميع الاستخدامات باستثناء الاستهلاك الوسيط) تقاس بسعر الشراء،مخصوما منه قيمة واردات السلع والخدمات،كما أنه يساوي مجموع المداخيل الأولية الموزعة على وحدات الإنتاج المقيمة والبيانات مقومة بالقيمة الحالية لدولار الولايات

---

[1]- بن يوسف نوة،تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،اقتصاد تطبيقي،جامعة محمد خيضر،معسكر،2016،ص196.

[2]- أمال عبد الفتاح عبد الفراج،العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية،1992-2002،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير،العلوم في التخطيط التنموي،جامعة الخرطوم،2004،ص-ص16،17.

[3]- زرهوني العالية،بوعكاز أمال،مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الوطني الخام ،دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2016،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات العمل،تيارت،2017-2018،ص11.

المتحدة،وهي تقديرات لمجموع الإنتاج من السلع والخدمات في البلدان معتبرا عنه بالقيم الاقتصادية وليست كمقياس لمستوي معيشة السكان في تلك البلدان.

المطلب الثالث: توصيفات أخرى للناتج المحلي الإجمالي

أولا:صافي الناتج المحلي الإجمالي

يتم على مر السنين إهتلاك العديد من الآلات والمعدات والمباني التي تستخدمها الدولة في العملية الإنتاجية والتي توصل إلى الناتج الإجمالي لكل سنة ،ومن هنا وجب حساب قسط الاهتلاك، الذي ينقص كل سنة لإجراء الإحلال وتجديد لآلات والمعدات والمباني التي انتهى عمرها الافتراضي،وعند خصم هذا القسط الذي يسمى اهتلاك رأس المال من الناتج نصل إلى ما يسمى بصافي الناتج المحلي.

صافي الناتج المحلي =إجمالي الناتج المحلي –اهتلاك رأس المال.[1]

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. ويتم احتساب الناتج المحلي الصافي بعد استثناء اهتلاك رأس المال

-إن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام الآلات والمعدات والمباني والتي تفقد نسبة معينة من عمرها أو طاقتها الإنتاجية مع مرور الوقت ويسمى هذا باهتلاك رأس المال

يقوم المنتج نتيجة ذلك بتخصيص مبلغ لصيانة الآلات والمعدات ومن أجل شراء الآلات ومعدات جديدة تحل محل القيمة.وعند خصم المبلغ المخصص لإهتلاك رأس المال من إجمالي الناتج المحلي نحصل على صافي الناتج المحلي.[2]

ثانيا: الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي

الناتج المحلي الاسمي يساوي الكميات من السلع والنهائية والخدمات التي أنتجت خلال السنة.

وان استخدام الناتج المحلي الاسمي "النقدي" قد يلمح بأن الناتج المحلي للدول إرتفع بالرغم من أن الكمية المنتجة من السلع النهائية والخدمات ثابتة ولكن الذي تغير فقط هو الأسعار، بالتالي يجب تحييد تأثير التغير في

[1] –بن يوسف نورة،تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية،مرجع سبق ذكره،ص199.

[2] –يونس معبدي، الاقتصاد الكلي،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،ص85.

الأسعار لمعرفة التغيرات الحقيقة للناتج المحلي ، وذلك باستخدام الناتج المحلي الحقيقي والذي يتم الحصول عليه عن طريق استخدام الأرقام القياسية للأسعار.[1]

أما الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)=[الناتج المحلي الإجمالي النقدي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)/مخفض الناتج المحلي الإجمالي].[2]

والتغير فاالناتج المحلي الإجمالي عادة ما يحدث نتيجة للتغير في الأسعار أكثر من التغير في الإنتاج نفسه وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي مقاسا بأسعار السوق هو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي أما عند قياسه بأسعار ثابتة يسمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[3]

-والناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.وتحسب بضرب كميات المنتجة في الأسعار الجارية ،أي بالأسعار السائدة للسوق في السنة التي يتم حساب الناتج بها.

أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الثابتة ،أي بأسعار سنة أساس ثابتة ،يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات.[4]

يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق في احتساب قيمة الناتج المحلي،إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير ومن ثم ستؤدي إلى تغير القيمة الفعلية أو الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي.نتيجة لذلك فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (NominalGDP)، والناتج المحلي الحقيقي(Reel GDP).[5]

---

[1]- www.stats.gov.sa/ar

-[2]خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،طبعة الاولى،دار وائل للنشر،عمان،2002،ص 47.

[3]-أمال عبد الفتاح عبد الفراج ، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره،ص18.

[4]-مهند بن عبد الملك السلمان،أحمد بن بكر البكر،مرجع سبق ذكره،ص 21.

-[5]يونس معبدي، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره،ص-ص86،87.

ثالثا: الناتج القومي الإجمالي

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني البلد سواء كانوا مقيمين بداخل البلد أم بخارجه باستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية معينة عادة سنة .

الناتج المحلي الإجمالي=الناتج المحلي الإجمالي +صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

كما يتضح أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة بداخل المحيط الجغرافي إلا أن جزء من عوائد عناصر الإنتاج المملوكة لغير المواطنين تحول إلى الخارج، وفي نفس الوقت هناك بعض عناصر الإنتاج الوطنية تعمل خارج الحدود الجغرافية للدولة مما يؤدي إلى تحويل العوائد التي يحصلون عليها إلى داخل اقتصاد بلد المواطن.[1]

[1]-أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ،الطبعة الأولى ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان 2002، ص 35.

المبحث الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق ويمكن قياس الناتج المحلي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن باستخدام الطرق التالية، طريقة الإنتاج والإنفاق والدخل.

المطلب الأول: طريقة الإنتاج

عند القيام بعملية الإنتاج فإن جميع القطاعات تحتاج إلى سلع وسيطة من القطاعات الأخرى لاستعملها في عملية الإنتاج، ويفهم من ذلك أن السلع تمر بسلسلة من المراحل أثناء عملية الإنتاج وقبل أن تصل إلى المستهلك الذي سيستعملها استعمالا نهائيا.

حيث يلاحظ أن الكثير من السلع تشترى ليس بقصد الاستعمال النهائي وإنما لاستعمالها في إنتاج سلع أخرى وهو ما يطلق عليه السلع الوسيطة وتهتم هذه الطريقة بتقدير الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات المكونة للاقتصاد.

القيمة المضافة= مجموع قيم الإنتاج الإجمالي –مجموع الاستهلاكات الوسيطة من السلع والخدمات النهائية[1]

ولحساب الناتج وفق طريقة الإنتاج نتبع إحدى الطريقتين التاليتين:

أ.أسلوب القيمة المضافة:

القيمة المضافة: تعرف على أنها ما يتم إضافته فعلا في مرحلة الإنتاج أو مراحل الإنتاج في العملية الإنتاجية وهي تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج ومستلزماته.

القيمة المضافة V_a= قيمة الإنتاج –مستلزمات الإنتاج (الإستهلاكات الوسيطة).

ب. أسلوب المنتج النهائي:

وفق هذه الطريقة فإن الناتج الوطني هو عبارة عن قيم السلع الوسيطة والخدمات النهائية المباعة للأعوان الاقتصاديون بالإضافة إلى السلع الوسطية التي تزيد في المخزون والتي تؤدي إلى زيادة رأس المال الإنتاجي مثل الآلات ...إلخ.

[1]– بريش السعيد، الاقتصاد الكلي نظريات، نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع،ص 54.

والناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة يحسب كالتالي:[1]

$$PIB = P_1 Q_1 + P_2 Q_2 + P_3 Q_3 + \ldots\ldots\ldots P_n Q_n = \sum_{i=1}^{1} p_i Q_i$$

حيث:

P: أسعار السلع النهائية والخدمات بالإضافة إلى السلع و المخزونات بما فيها السلع الوسيطة.

Q: كمية السلع النهائية والخدمات بالإضافة إلى كميات السلع من المخزونات بما فيها السلع الوسيطة.

ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريق قياس الدخل الوطني الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين طريقة السلع النهائية والتي يتم قياس الدخل الوطني فيها عن طريق احتساب قيم السلع الوسيطة ويضاف إليها قيمة إنتاج الشركات الوطنية العاملة في الخارج ويطرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة في الخارج ،أما طريقة القيمة المضافة فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات ،حيث أن القيمة المضافة لكل مشروع من المشروعات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد الوطني تعرف علي أنها الفرق بين قيمة إنتاج المشروع وقيمة مستلزمات الإنتاج التي وردت إلى المشروع من المشروعات أخرى، وبذلك تكون القيمة المضافة للمشروع وقيمة مستلزمات الإنتاج التي وردت إلى المشروع من مشروعات أخرى، وبذلك تكون القيمة المضافة للمشروع خالية من أي ازدواج حسابي حيث يقتطع من إجمالي إنتاج المشروع كل ما ورد إليه من إنتاج مشروعات أخرى ،وكل مشروع يعلم بالضبط قيمة مخرجاته أو إنتاجه وقيمة مستلزمات الإنتاج التي استخدمها،فلا يكون بحاجة إلى التميز بين ما هو وسيط لتفادي التكرار الحسابي.

ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص إنفاق القطاع العائلي من السلع المعمرة وغير المعمرة ومن الخدمات.[2]

علاوة على ذلك، يمكن التعبير عن قياس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة المضافة المعدلة للتأكد من تضمين كافة الضرائب ناقص الإعانات أو دعم المنتجات.[2]

---

[1]- محمد صلاح،الاقتصاد الكلي، محاضرات وتمارين محلولة،جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2015،ص 19.

[2]- بن يوسف نوة،مرجع سبق ذكره،ص-ص 197،199.

المطلب الثاني: طريقة الإنفاق

يتمثل الإنفاق الكلي على السلع والخدمات التي ينتجها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة في البنود التالية:[1]

1.الإنفاق الاستهلاكي (c).

2.الإنفاق الاستثماري(I).

3.الإنفاق الحكومي (G).

4.الإنفاق الخارجي (صادرات–واردات) أي (E–M) .

ويمكن شرح كل بند من البنود السابقة كما يلي:

يشير البند الأول إلى الإنفاق الاستهلاكي (c)، والذي يمكن تصنيفه إلى ثلاث بنود فرعية هي:

أ.الاستهلاك أو المشتريات من السلع المعمرة مثل السيارات ،الأثاث .....

ب.سلع استهلاكية غير معمرة من السلع الغذائية والملابس.....

ج.المشتريات من الخدمات الطبية والتعليمية .....

أما السند الثاني فيشير إلى إنفاق أو شراء قطاع الأعمال (i) عامة وخاصة من السلع الرأسمالية وهو ما يسمى بإجمالي الاستثمار المحلي ،وفي هذه الحالة فإننا سنقوم بجمع الإنفاق الاستثماري الخاص (I_p)من الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة التي تم شراؤها نفس السنة كالآلات والمعدات، المساكن، وسائل النقل الإنتاجية يضاف إليها التغير في المخزون.[2]

يقصد بالإنفاق الاستثماري استثمار الأموال في أصول تستخدمها المؤسسة لفترات زمنية طويلة، ومن ثم فبالرغم من أن الإنفاق الإستثماري قد يحدث في الفترة الحالية،لا أن المكاسب التي تحققها والآثار المرتبطة به تستمر لفترة زمنية طويلة

ويتكون الإنفاق الاستثماري العام (الحكومي) من النفقات الحكومية على المشاريع الإنتاجية من مصانع و مشاريع زراعية وبناء الطرق والجسور والمطارات والمباني وشبكات الري والصرف،الكهرباء والمياه وما

[1] – مُحَمَّدى فوزي أبو السعود ،مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات،الدار الجامعية،جامعة الإسكندرية،2004،ص 07.

[2] – بريش السعيد، الاقتصاد الكلي،مرجع سبق ذكره،ص–ص 59،60.

شابه ذلك في تكوين رأس المال الثابت بالإضافة إلى التغير في المخزون من السلع والرأسمالية الجديدة التي أنتجت خلال نفس السنة، فشراء لآلات والمعدات أو مصنع ...الخ من طرف أي كان مثلا في سنة 2001 علما بأنها استخدمت سابق فهذا لا يعتبر استثمارا بالمفهوم الكينزى وذلك لأن قيم هذه السلع حسبت ضمن الناتج الوطني الإجمالي للسنة الأولي التي استخدمت فيها.

-والاستثمار لا يتضمن التحويلات المالية المجردة مثل شراء الأسهم والسندات أي الأوراق المالية لأنها لا تمثل استثمار على المستوى الكلي حيث لا تؤدي إلى إنتاج جديد أو لا تضيف شيئا للإقتصاد وإنما هي معاملة بين الأفراد تكون فيها القيم المدفوعة تساوي القيم المقبوضة .

-أما البند الثالث وهو الإنفاق الحكومي (G)،فيشمل كافة ما تنفقه الحكومة على مشتريات السلع والخدمات الاستهلاكية كالإنفاق على الأجور والمرتبات لموظفي الحكومة.[1]

وجميع النفقات الأخرى على التعليم والصحة والبريد والموصلات، المدارس والجامعات، الدفاع ... الخ.

وأما البند الرابع فهو صافي المعاملات مع الخارج (E- M) ولكي نحصل على قيمة تقديرية صحيحة للناتج الوطني الإجمالي يجب أن نأخذ في الحسبان القطاع الخارجي.

حيث تتمثل قيمة الصادرات (E) في الإنفاق الذي يقوم به الخارج على المنتجات الوطنية وذلك مثلا عندما يقوم الأجانب بشراء السلع الجزائرية في الخارج.

وتتمثل الواردات (M) في إنفاق القطاعات المحلية المختلفة الذي يخصص لشراء السلع من الخارج وذلك مثل الجزائريون الذين يقومون بشراء سلع أجنبية من الخارج وتسمى الواردات ولكي نحصل على صافي المعاملات مع الخارج فإننا نقوم بطرح قيمة الواردات من الصادرات (E-M).

ومن خلال كل ما تقدم يمكن صياغة العلاقة التالية التي تحسب الناتج الوطني الخام (PNB) بطريقة الإنفاق[2]

$$PNB=DNB=RNB=C+I+G+E-M.....$$

أو

[1]- السيد محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،الدار الجامعية، الإسكندرية،ص-ص 39،41.

[2]- بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**،مرجع سبق ذكره،ص-ص 62،63.

$$PNB=C+FBCF+SS+E-M$$

أو

حيث (C) الاستهلاك المحلي

$$I=FBCF+SS$$

ومن خلال كل ذلك،نستنتج علاقة التوازن المحاسبية والمتمثلة في تساوي الموارد مع الاستخدامات،حيث Y تعبر عن PNB.

$$Y+M=C+I+G+E$$

أو

$$Y+M=C+FBCF+E$$

المطلب الثالث: طريقة الدخل

–الدخل:هو عبارة عن مجموع مداخيل المواطنين نتيجة مساهمة عناصر الإنتاج خلال العام،سواء عملتهذه العناصر داخل المجتمع أم خارجه، إذن فالدخل الوطني هو مجموعة عوائد خدمات عناصر الإنتاجوهذه العوائد تأتي على شكل أجور، إيجارات،ريوع، فوائد وأرباح ،أما المداخيل التي يمكن الحصول عليها خارج تعامل عوامل الإنتاج فلا تدخل ضمن الدخل الوطني كهبات، المعونات، والمساعدات، وكذلك بالنسبة للفوائد التي يدفعها القطاع الاستهلاكي على ديونه سواء للحكومة أو للبنوك فهي لا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني، بينما فوائد قطاع الأعمال على الأصول للبنوك تشكل جزءا من عوائد رأس المال لذلك تدخل ضمن الدخل.[1]ويمكن تعريف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة .ويتم فيها قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقا لاحتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج .

[1]– شلوفي عمير ، التضخم والنمو الاقتصادي : تقدير عينة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر القائد تلمسان ،2017–2018، ص66.

قيمة الدخل المحلي الإجمالي= قيمة الرواتب والأجور المدفوعة خلال السنة + صافي الفوائد المدفوعة خلالالسنة +القيمة التقديرية لإيجارات المساكن التي لا يسكنها أصحابها +قيمة الأرباح الموزعة.[1]وفي هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال مايتسلمه العنصر الإنتاجي كدخل،فنحصل بهذه الطريقة على الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل:

تعويض الموظفين(أجور ورواتب عنصر العمل)+إجمالي فائض التشغيل (فائض التشغيل+اهتلاك رأس المال الثابت +صافي الضرائب (ضرائب غير مباشرة +الإعانات الإنتاجية))[2].

ويمكن تعريف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة،وبالتالي فلا بد و أن يساهم كل عنصر إنتاجي في العملية الإنتاجية، حتى يتم احتساب ما يحصل عليه ضمن الدخل المحلي .

ويتم احتساب (GNI) كما يلي :[3]

إجمالي الدخل المحلي= صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة +اهتلاك رأس المال +إعانات إنتاجية.

إن المزج بين عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال وتنظيم كمدخلات سوق تعطينا كمخرجات سلع وخدمات، وبعد طرح مستلزمات الإنتاج فإنسوف نحصل على القيمة المضافة والتي سوف يتم توزيعها على عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، ويكون ذلك بما يلي :[4]

1.**العمل**: سواء كان جهدا عضليا أو ذهنيا، والعائد من العمل هو الأجر ويجمع جميع الأجور سوف نحصل على الدخل الناتج عن عامل العمل والذي نرمز له بالرمز y_w

ويقصد بالعمل بأنه كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وقصد ويحس بالألم حين يبذله وهدفه من بذله هو خلق الأموال أي الأشياء التي تشبع الحاجات المباشرة أو غير المباشرة.[5]

---

[1]- أمال عبد الفتاح عبد الفراج ،**العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية** ،مرجه سبق ذكره ،ص 18.

[2]- مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر،مرجع سبق ذكره،ص 12.

[3]- يونس معبدي ، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[4]- مُحَمَّد صلاح،**الاقتصاد الكلي**،مرجع سبق ذكره،ص 21.

3-فردأم الخير،**أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج**،مرجع سبق ذكره، ص40.

-الجهد الذي يبذله الإنسان في سبيل الإنتاج بهدف تحقيق عائد مادي هو الأجرة، فيخرج كل جهد لا يبذل في سبيل الإنتاج كممارسة الرياضة والتسلية،وما لا يهدف إلى تحقيق عائد مادي كالأعمال التطوعية.

2.**رأس المال**:في الاقتصاديات الرأسمالية يعتبر أن صاحب الأعمال سوف يفترض من أجل الاستثمار، وعليه سوف يقوم هذا الأخير بدفع فوائد والتي في العادة تكون سنوية ،وبجمع الفوائد التي يدفعها أصحاب الأعمال سوق نحصل على الدخل من رأس المال والذي نرمز له بالرمز y_1 .

يعتبر رأس المال في الوقت الحاصر الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية وهو الواقع لا يطلق على نوع واحد من الأموال وإنما يختلف معناه للموضوع الذي يستخدم فيه.

ويطلق مصطلح رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الإنساني واستخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو الحصول عليها.

الثروة من السلع المادية التي ينتجها الإنسان بعمله كالآلات والمباني، بهدف استخدمت في الإنتاج، ويتميز بميزتين: الأول أنه من صنع الإنسان وبهذا يفترق عن العمل والأرض،الثانية: أنه لا يستخدم في أغراض الاستهلاك بل في أغراض الإنتاج .[1]

3.الأرض:من أجل الاستثمار لابد من أراضي أو عقارات كالمحلات وغيرها مما يستوجب على صاحب العمل دفع الإيجار اثر استعمالها ، وبجمع الدخل من مجموع هذه الإيجارات نحصل ما يسمى بالريع ونرمز له y_R .[2]

وهي الموارد الطبيعية الأكثر ضرورة إذ من المستحيل وجود إنتاج دون وجود مكان يتم فيه ، وتظهر خاصة في القطاع الزراعي، واعتبرت الأرض من الموارد الطبيعية لأنها ليست من صنع الإنسان بالرغم من أنه يحصل عليها في بعض الأحيان بجهد وعمل،إلا أن هذا المعني تلتفه بعض الصعاب خاصة عند التمييز بين الأرض ورأس المال فالأرض الزراعية المدخل عليها تحسينات لا يمكن اعتبار كل طاقتها الإنتاجية هبة للطبيعة ، بل يذهب بعض الاقتصاديين في اعتبار هذه الموارد إما جزء من الأرض وإما جزئ من رأس المال.

-الأرض ذات مدلول واسع يشمل سطحها المادي والثروات الطبيعية في باطنها كالمعادن أو على سطحها وفي محيطها كالموارد الحيوانية والزراعية والبحار والأنهار ومصادر الطاقة كقوة الرياح والتدفقات المالية.

---

[1] - أيمن مصطفي حسين الدباغ،**نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله،الجامعة الأردنية 2003،ص-ص 62،64.

[2] - مُحَمَّد صلاح ، **الاقتصاد الكلي** ، مرجع سبق ذكره،ص 21.

4.التنظيم: وهو عائد صاحب المشروع ،فهو صاحب فكرة القيام بالمشروع حيث يعمل على الجمع بين عناصر الإنتاج السابقة وتنظيمها والمزج بينها بالأمثلة للحصول على الإنتاج، وهو آخر من يأخذ عائده بعد توزيع الأجور على العمال والفوائد على رؤوس الأموال و الريوع على العقارات والأراضي،وغيرها وبجمع هذه الأرباح نحصل على الدخل من عنصر التنظيم ونرمز له ب Y_P.

التنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج يقوم به المنظم الذي يقوم بإدارة وتنظيم العملية الإنتاجية ،وذلك بتجميع عناصر الإنتاج "الطبيعة،رأس المال، العمل "والتأليف بينهما بالنسب التي يستوجبها الإنتاج،وذلك من أجل الحصول على إنتاج معين،بغرض تحقيق الربح.[1]

[1] -فرد أم الخير ،مرجع سبق ذكره،ص-ص 39،46.

المبحث الثالث: المشاكل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي و أهميته.

تختلف وتتعدد المشاكل والعوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي منها الطبيعة والاقتصادية والسياسية وغيرها بحيث نتطرق في هذا المبحث التعرف على أبرز العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي ومشاكله وأهميته.

المطلب الأول: عوامل و مشاكل حسابات الناتج المحلي الإجمالي

1.الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة .

2.الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلا لها أثر مدمر على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع.[1]

3.كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي.

4.علاقة عناصر الإنتاج والبيئة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

5.السياسة الاقتصادية للدولة وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

6.تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار للتعرف على التغير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج.

7.توحيد أساس الحساب وطريقته.[2]

8.صعوبة حساب القيم لكل الدخول الناتجة عن النشاط الاقتصادي مثل خدمات العقار المسكون من مالكه وغير المعلن عنه،خاصة في الدول التي تتصف بضعف الأجهزة المحاسبية.

9.صعوبة حساب القيم النقدية لناتج المحلي الإجمالي من بعض السلع والخدمات،مثل المنتجات التي لا تدخل في نطاق التبادل النقدي في السوق كالمنتجات التي يستهلكها منتجوها،وخدمات ربة البيت أو خدمات الطبيب لأهل منزله أو خدمة الكهربائي وبالتالي تظهر قيمة الناتج أقل من القيمة الحقيقية.

10.صعوبة تقدير حجم المخزون السلعي وأيضا صعوبة تقدير اهتلاك رأس المال لكل عنصر إنتاجي.

---

[1] -أسامة موسى حسن تنقال، أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي في السودان (2005-2015)،بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2016،ص 55.

[2] -https://bazingafiles.s3.us-west-2.amazonaws.com/5b092b942fdac 1 consulté le 20/04/02.

11.مشكلة التغير المستمر في هياكل الأسعار العامة، والأسعار القياسية حيث تؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الاسمي والحقيقي.

12. مشكلة إختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية "اسمي وحقيقي" مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية غير دقيقة.

13.الأنشطة غير النظامية أو المسمى اقتصاديا بالاقتصاد بالاقتصاد، لا يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتمتع تلك النشاطات بالدفع النقدي أو المقايضة بهدف التهرب من رقابة الدولة وبالتالي عدم احتسابها.

14.لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية على البيئة مثل أثار المصانع مثلا،لصعوبة تقديره وطرحه من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

15.تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى وهذا بدوره يؤدي إلى تباين الناتج المحلي إختلاف معدلاته وأحيانا يعطي أرقاما لا تمثل حقيقة الناتج المحلي الإجمالي،ويمكن التغلب على هذه المشكلة بحساب الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة بدلا من حساب الناتج المحلي الاسمي.

16.عدم القدرة بحساب الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة بدلا من حساب الناتج المحلي الاسمي الصافي.

17. عملية بيع وشراء السندات والأسهم لا تمثل سوى تقل ملكيتها،حيث أنها لا تمثل إنتاجا جديدا لذا فالواجب استثناء هذا النشاط من حسابات الناتج المحلي، إما الخدمات التي تؤدي إلى انتقالها من شخص لأخر مثل العملات والسمسرة، فإنها تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي لأنها تمثل خدمات جديدة.

18.اعتقال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج المحلي الإجمالي وهو الجزء المتمثل من ربات البيوت اللواتي لا يعتبرون عاملات ولا يتقاضين أي أجر والسبب في أن هذا العمل يجب أن يذكر في حسابات الناتج القومي،وأن ربة البيت لو عملت كخادمة أو مدبرة أو مربية بأجر في المنازل لحصلت على عائد مقابل عملها،أي أن هذا النوع من العمل إنتاجي وبدره دخلا، لكنه مهمل في حسابات الناتج المحلي.[2]

[1] – أسامة موسى حسن تنقال، أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان،2005-2015،مرجع سبق ذكره، ص-ص،59،60.

[2] – نور الهدى بلحاج ،أثر تحرير التجارة الخارجية على مؤشرات الاقتصادية الكلية –دراسة حالة الجزائر-2000-2009،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي،مُحَمَّد خيضر،بسكرة،2013-2014،ص-ص 105،106.

19.حسابات الناتج المحلي الإجمالي لا تفرق بين أقات الرخاء وأوقات النكبات والكوارث، فمثلا إذا حدثت هزة أرضية أو كارثة طبيعية بدولة ما، فإن تلك الدولة ستقوم بأعمال إعادة البناء والإنفاق وهذا يعني أن ناتجها المحلي سيزداد، وبالتالي فإن زيادة الناتج المحلي لا تعني بالضرورة رخاء ورفاهية لتلك الأمة وتحسن و إزدياد مستوى استغلال المورد عن السابق 13.إن حسابات الناتج المحلي لا تأخذ بعين الإعتبار الظروف البيئية من تلوث وتدهور للأحوال الصحية من جراء فضلات المصانع و المكننة، لذلك فإن زيادة الناتج المحلي لا تعبر عن زيادة الرفاهية للإقتصاد[1].

المطلب الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

1.الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة.

2.الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصل عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

3.الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه لتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالي.

4.الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.

5.يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

6.استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

7.تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.[2]

8.الناتج المحلي والدخل المحلي يمثلان مؤشر النشاط الاقتصادي داخل الدولة خلال السنة، كما أن حسابات الناتج المحلي تعد من الحسابات الضرورية وأداة للتحليل الاقتصادي وأساسا لبناء الخطط الاقتصادية، فمعرفة مكوناته على مستوي القطاعات يفيد في عملية التخطيط لتطوير هذه القطاعات ومن ثم الاقتصاد ككل، كما أن معرفة مكونات الإنفاق تفيد في التعرف على كيفية التصرف بالدخل، والنسبة المخصصة للاستثمار لأهميتها في زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الذي يعمل بدوره على زيادة الناتج المحلي مستقلا.

[1] –خالد اصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي،**مبادئ الاقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص63.

[2] – أسامة موسى حسن تنفال، مرجع سبق ذكره،ص 49.

وكذلك معرفة مكونات الدخل المحلي من حيث عوائد الإنتاج تعطي فكرة واضحة عن كيفية توزيع الدخل المحلي بين الأجور والمرتبات وعوائد رأس المال والإيجارات، وأهمية ذلك تكمن في اتخاذ السياسات اللازمة للتأثير على توزيع الدخل بين هذي البنود بحيث تستفيد الفئات الفقيرة وتنال نصيبها العادل من الدخل المحلي.[1]

11.الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من الأهداف الرئيسية لسياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد.

[1]- بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

خلاصة الفصل

تناولت الدراسة في هذا الفصل مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الأخرى ذات الصلة والعلاقة، ومن ثم وضحت أن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق وطريقة الدخل هي طرق حسابية مختلفة تعطي نفس النواتج، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يتم إنتاجه من خلال إنتاجية وبالتالي تحصل على دخل نظير عملها ومن ثم تتصرف بذلك الدخل بواسطة العمليات الاستهلاكية من خلال دفعهم المال لشراء الناتج من السلع والخدمات وذلك يعبر عن بند الإنفاق ثم تطرقنا إلى العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي والتي تتغير حسب كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والظروف الطبيعية وغيرها، بالإضافة المرور على مشاكل حسابات الناتج الملي التي تختلف وتتعدد كصعوبة حساب كل القيم لكل الدخول الناتجة عن النشاط الاقتصادي كخدمات العقار المسكون وغيرها، وتتضح أهمية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في كونه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة عادة سنة كما يمكن استخدامه في التحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، وأيضا من خلال معرفة دخول العناصر الإنتاجية.

الفصـــل الثانـــي

الإطار النظري للبطالة

تمهيد

تعد مشكلة البطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل آثارها على منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى أقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجمة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا وتربويا من أجل تطويق تلك المشاكل ومعالجتها في مهدها قبل أن تصل إلى مرحلة البلوغ والقوة التي يصعب بعدها الخروج من دوامة الأزمة دون خسائر جسمية تلقي بظلالها على المجتمع بأسره وفي هذا الفصل نتطرق إلى ثلات مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول:مفهوم البطالة والنظريات المفسرة لها

المبحث الثاني: أنواع البطالة وقياسها

المبحث الثالث: أسباب وانعكاسات البطالة

المبحث الأول: مفهوم البطالة والنظريات المفسرة لها

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى.ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المحللة لتعدد النظريات المفسرة لها.

المبحث الأول: مفهوم البطالة

للبطالة مجموعة من المفاهيم والمعاني الكثيرة، سنتطرق إلى ذكر بعض التعاريف المتداولة.

تعريف البطالة:

1.تعرف البطالة على أنها "عدم إمتهان أي مهنة".[1]

2.وفي اللغة العربية لها عدة معاني منها:

أ–العطل والتعطل:قال ابن المنظور:بطل الأجير بالفتح يبطل،بَطَالَة وبِطالة بفتح الباء وبكسرها أي تعطل فهو بطال.[2]

ب–الكسل والإهمال:

قال أبو البقاء الكفوي: البطالة بالكسر. الكُسالة المؤدية إلى إهمال المهمات، فجاء على هذا الوزن المختص بما يحتاج إلى المعالجة من الأفعال بحمل النقيض على نقيضه.[3]

3.البطالة في الاصطلاح:هي الشعور بالفراغ والخلو.[4]

وقد جاء في معجم مصطلحات القوى العاملة البطالة هي "عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.[5]

---

[1] –عاقلي فضيلة ،**مداخلة حول البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسير، جامعة باتنة،ص02

[2] –أبو بكر العيدروس، **قصة البطالة مشكلات وحلول** ،ط1 فهرسة المكتبة الملك فهد،الوطنية السعودية 2013، ص 27.

[3] – ابن المنظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر بيروت 1388، ص 405.

[4] –أحمد محمد عبد العظيم الجمل، **البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،مصر،2008،ص21.

[5] –عكادي رضوان، **ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسة عامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 13.

4.تعرف البطالة على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في المجتمع ما يرغم القدرة والرغبة في العمل ولإنتاج.[1]

5.وتعرف أيضا على أنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه.[2]

6.**المفهوم الرسمي للبطالة**:تتمثل البطالة وفق المفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.وعند مستوى الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوي معين من الأجور.

7.**المفهوم العلمي للبطالة**:تعرف البطالة وفقا هذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوةالعمل استخداما كاملا أو مثلا، ومن ثم يكون الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل (يمثلناتجالتوظيف الكامل غير التضخمي) مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكنالوصول إليه ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

البعد الأول:يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة المتاحة، وذلك في حلة البطالة السافرة والبطالة الجزئيةوتتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ويرغبون فيه ولا يجدون فرصا للعمل،وبالتالي لايشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما يوضحه المفهوم الرسمي، بينما البطالةالجزئية تتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف عليه في العمل، مثلالعمل لساعات محدودة في اليوم أو الأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة مثل العمالةالموسمية وبالتالي يتكون وقت العمل في حالة البطالة الجزئية أقل من متوسط الوقت المعارف عليه المجتمع.[3]

البعد الثاني:يتمثل هذا البعد في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجيةالمتوسطة للفرد أقل من الحد الأدنى، وهذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عنالإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها.

---

[1] –عبد الرزاق محمّد صالح، رشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتأثيراتها على البطالة في** الوطن **العربي**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي،الأردن،2015،ص 115.

[2] –مدحت قريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007، ص 183.

[3] –إسحاق كواشخية، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر–تحليل مدى ملائمة قانون أوكين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،تخصص علوم اقتصادية جامعة الوادي،2014–2015،ص 25.

8. ينصرف مفهوم البطالة إلى الانقطاع الإجباري أو اللاإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوةالعاملة[1].

9.كما يدخل في ظاهرة البطالة أيضا:الأشخاص الذين تم إسناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب،وهي ما تسمى بظاهرة تكدس العاملين، هذه الظاهرة بشقيها يطلق عليها ظاهرة البطالة،غير أن الأولتسمى بطالة حقيقية والثانية تسمى بطالة مقننة.[2]

10. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات مصطلح البطال يقصد به الشخص الذي يستوفي في آن واحد النقاط التالية :[3]

– أن يكون في سن العمل أي ما بين 16–30 سنة؛

– بدون عمل أثناء فترة التحقق (أي لم يتمكن من العمل بأجرة أو بغيرها)؛

–أن يكون قد قام بالبحث الجاد عن العمل؛

–أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

11.تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تنتج عن ضعف حجم الاستثمار والمشاريع الاقتصادية وزيادة النموالسكاني، حيث أن تزايد هذه الظاهرة تنعكس بصفة مباشرة على الفقر.[4]

12. وتعرف أيضا البطالة بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون أن تجد لها عملا ، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة ولمعالجة هذا النوع من البطالة مؤشرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجته.[5]

13.وكذا تعرف البطالة بمعنى كل من متاح للعمل ولا يجده.[6]

---

[1]–أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع،عمان (الأردن)،2002، ص 298.

[2]–أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة والمجتمعات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008،ص45.

[3]–لموتي محمد،البطالة والنمو الاقصادي في الجزائر (دراسة قياسية واقتصادية 1970–2007)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر،2008–2009، ص5.

[4]–مجمع مداخلات الملتقى حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،08–2014/12/09،ص 555.

[5]–محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والطباعة، الأردن 2010، ص 191.

[6]–ناصر دادي عدون،عبد الرحمان العايب،البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الدار الجامعية 2010،ص 46.

14.عرفه المكتب الدولي للعمل BIT في الملتقى الدولي الثامن عشر له سنة 1982 حول إحصائيات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث شروط أساسية وهي:[1]

- عدم وجود عمل ويعني انعدام تام للعمل.
- البحث عن العمل.
- الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء كان العمل بأجر أو لحسابه الخاص.

15. البطالة هي الحالة التي يكون فيها الفرد يرغب في العمل، وله القدرة على القيام بذلك (في ذلك السن)، وهو عاطل على الرغم من بحثه وتنجم البطالة (نقص العمالة) عن دخول قوة العمل، الرغبة في العودة إلى العمل بعد فترة من الخمول، الاستقالة أو الإقامة أو الرغبة الطوعية لتغير النشاط.[2]

-ومن خلال جميع ما سبق من التعاريف والمفاهيم يمكن اقتراح ووضع تعريفا إجرائيا لمصطلح البطالة وهو ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات صفة عالمية موجودة في كل المجتمعات سواء متقدمة كانت أم نامية لكن بنسب متفاوتة،وتتمثل في عدم تغطية فرص العمل التي يتيحها المجتمع لمجموع الأفراد الباحثين عن العمل والراغبين فيه والقادرين عليه والذين تتراوح أعمارهم مابين 16 إلى 60 سنة.[3]

المطلب الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

نظريات الفكر الاقتصادي التقليدي:

لقد تعددت نظريات الفكر التقليدي التي فسرت البطالة وذلك باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها لرؤية هاته الظاهرة، ومنه سوف نبرز مختلف النظريات التقليدية للعديد من المفكرين والمدارس الذين اهتموا بدراسة الموضوع وذلك مايلي:[4]

1.النظرية الكلاسكية: من أهم رواد المدرسة الكلاسكية أدم سميث وآخرون بحيث يرى الكلاسيك أن الاقتصاد الوطني يتوازن دائما عند مستوى التوظيف أو العمالة الكاملة،وبالتالي فانه لا مجال لوجود بطالة وفقا

[1]Muller .Jet autes(2004) Manuel et applications.économieDunod,Paris ,4eme édition,p71.

[2]-مُحَمَّد يعقوبي،عنتر بوتيارة، مداخلة حول تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)،قسم العلوم التجارية،جامعة المسيلة،ص05.

[3]-بن بوبكر رضوان،أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004-2016، دراسة حالة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ص 12.

[4]-إسحاق كواشخية، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر "تحليل مدى ملائمة قانون أوكين"،مرجع سبق ذكرة،ص25.

للنموذج الكلاسيكي،ومع ذلك فإنهم يرون أنه إذا وجدت بطالة فإنها ستكون بطالة اختيارية بمعني أن الأفراد هم الذين يضعون أنفسهم وبمحض إرادتهم في وضع لا يقبلون فيه الأجر السائد في السوق والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية (جمود الأجور)،حيث يرى المفكرون الكلاسكيون أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة حيث ترتكز النظرية على ثلاث فرضيات ضمنية وهي:[1]

– فرضية تجانس وحدة العمل :يرى الكلاسيك أن تحقيق التنافس في عنصر العمل أمر ضروري لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه.

– حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل.

– وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل.[2]

أهم المبادئ التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية:[3]

- لقد كانت هذه المدرسة مؤيدة لقانون ساي الذي يرى أن العرض يخلق الطلب ولا يمكن بذلك الوقوع في أزمة الكساد.فكل عرض لسلعة معينة يتحول إلي طلب على سلع أخرى والعكس، وكأننا في مرحلة المقايضة.
- حدوث التوازن بصفة تلقائية يعود أيضا لتأثرهم بمبدأ قوانين الطبيعة الخالدة التي أخذوها عن الفيزيوقراط "الطبيعين".
- الحرية الاقتصادية المطلقة التي ترتكز عليها هذه المدرسة جعلها تنادي بعدم القيود، أي عدم تدخل الحكومة أو النقابات .وظهور شعار "دعه يعمل دعه يمر".
- تستند هذه المدرسة أيضا إلى ما توصل إليه مالتوس "Maltus" في أن السكان والمواد الغذائية ينمون على نحو غير متكافئ، ما يقود إلى ظهور البطالة والفقر والجوع.

[3]–مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008،ص239.

[2]–بن بوبكر رضوان، أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004-2016،مرجع سبق ذكره،ص 14.

[3]–بن هلال سمية،رحال فاطمة الزهراء،آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الاقتصادية في الجزائر،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد وتنمية 2014-2015،جامعة تيارت،ص-ص 30،31.

- ضروري أن تسود المنافسة التامة في السوق أي لا مكانة للاحتكار.

2.النظرية الكلاسيكية

يعد النيوكلاسيك امتداد للفكر الكلاسيكي[1]،ولقد اعتمد التحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام"، الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل،حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل.ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من الشروط المنافسة التامة ومن أهمها التجانس التام في عنصر العمل[2]،حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل وبيع وشراء السلع. وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق وبالتالي فإن هاتيين الدالتين مرتبطتين بالآجر الحقيقي كما هو مبين أدناه:

$$D_T= f(w/p)$$

بحيث:

D_T: الطلب على العمل.

w/p: الدخل الحقيقي.

W: معدل الآجر الاسمي.

P: المستوى العام للأسعار.

حيث تعرف دالة الطلب على العمل، بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي، وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم وبالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور.

وبمجرد الوصول إلى مستوى التوزان فإن الإنخفاض في معدل الآجر الحقيقي w/p يشجع على توظيف أثر لليد العاملة. أما عرض العمل، فيعبر عنه بـ

$$Q_T=F$$

[1]– مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،مرجع سبق ذكره، ص 239.

[2]–بن جيمة عمر،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات 2010-2011،جامعة تلمسان،ص66.

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم ،والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة.ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل العرض والطلب على العمل. ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام.أما وجود بطالة فإن سببه هو ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة والمساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة أخرى، وبالتالي يتحدد الأجر الحقيقي.أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية وبالتالي مستوى التشغيل، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إدارية.[1]

3.النظرية الماركسية:

جاءت أفكار هذه المدرسة متناقصة لأفكار النظرية الكلاسيكية التي تتبني تمجيد النظام الرأسمالي، ومدح مزايا اليد الخفية، ووضعت المدرسة الماركسية لنفسها مهمة كشف عيب الرأسمالي.[2]

ويرى كارل ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء.فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقاللنظرية الماركسية هو حجم الاستثماراتفبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.[3]

4. النظرية الكينزية:

لقد استطاع كينز وضع نظرية بديلة معارضة تماما للنظرية الكلاسيكية أوضح فيها كيف يتحدد مستوى التشغيل الكامل، كما شرح بوضوح لماذا قوى السوق لا تستطيع أن تؤكد لنا أن الطلب الفعال يتحدد تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل.

كما أوضح كينز أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار، وينظر هذا الاتجاه للبطالة

---

[1]-ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي (من خلال حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره،ص-ص22،23.

[2]-بن جيمة عمر،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار،مرجع سبق ذكره،ص15.

[3] -بن بوبكر رضوان، أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004-2016،مرجع سبق ذكره،ص15.

على أنها نتاج للعديد من العوامل، منها العوامل البنائية فصيلة دورية، احتكاكية، ونقص المطلوب الذي يعد من أهم العوامل التي تنظر للبطالة اللاإرادية على أنها توجد على المدى البعيد لأن نقص المتطلبات يؤدي إلى نقص المبيعات التي بدورها تؤدي إلى نقص المتطلبات مرة أخرى، وزيادة معدلات البطالة التي تؤدي بدورها إلى نقص الاحتياج الكلي.

لقد كان اهتمام كينز بعلاج البطالة التي تحدث في الدول المتقدمة في حالة الكساد تبعا للدورات الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول وعلاج الوضع يكون من خلال زيادة الطلب الفعال الذي من شأنه أن يحرك عجلة الإنتاج ويوجد فرص عمل جديدة.[1]

المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

لقد برزت عدة نظريات حديثة طورت وأدخلت بعض التعديلات والتحسينات على الفرضيات التي جاءت بها النظريات السابقة و سنتطرق إلى ذكر أبرز هذه النظريات.

1.نظرية البحث عن العمل:

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال فليبس،جوردن،.....وتنطلق هذه النظرية من فرضية مفادها صعوبة توفر المعلومة الكاملة حول سوق العمل.

وترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها.وحاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل نتيجة لعدم درايتهم بأحول السوق، كما أن الإنتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.وبالتالي نخلص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة اختيارية.[2]

2.نظرية تجزئة سوق العمل:

تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة، وفي الوقت ذاته يوجد عجز في قطاعات أخرى.بافتراضها وجود نوعين

[1]- مدحت قريشي،اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى،دار وائل،عمان،2006،ص

[2]- أبو بكر محمد العيدروس، قصة البطالة مشكلات وحلول، مرجع سبق ذكره،ص 67.

من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار الذي يتمتع بها سوق العمل وهما السوق الرئيسي والسوق الثانوي، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، لا يتحقق له فيما بين السوقين لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف لكل منهما.[1]

أ-النوع الأول: السوق الرئيسي (أولي)

يتميز بالأجور المرتفعة، إمكانيات الترقية، استقرار العمل وظروف عمل حسنة[2].وتتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة.ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل إيجابي.[3]

ب-النوع الثاني: سوق ثانوي

يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى: أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض اغلب العمال إلى البطالة، إذا تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولى.

إن الفئة الأثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونوا أكثر عرضة للبطالة،هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولى، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة،فإذا مست البطالة عامل ينتهي إلى الأولى ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي،فإن مثل هذه البطالة تكون إرادية.

3.نظرية إختلال التوازن:

ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي E.Malinvand،كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات.ويرتكز تحليله للبطالة علة سوقين إثنين هما سوق السلع وسوق

[1] -جمال بن السعدي،زاوش رضا، مداخلة حول البطالة في الجزائر،(التعريف،الأسباب،الآثار الاقتصادية)، ص 05.

[2] -بن بوبكر رضوان، أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004-2016، مرجع سبق ذكره،ص 19.

[3] -جمال بن السعدي،زاوش رضا،مداخلة حول البطالة في الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص 06.

العمل وتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب مما يقود إلى البطالة الإجبارية ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل ، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع إذ يمكن أن ينتج عنه نوعين من البطالة هما النوع الأول ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عماله إضافة لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي[1].

والنوع الثاني في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في إرتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوي التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.[2]

4.نظرية البطالة الهيكلية

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العالم لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الفنون الإنتاجية الحديثة، في حين ظهر فائض العمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمعطلين من الأسباب أهمها:[3]

-الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال بعضهم.

-عدم توفر فرصة تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

-عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر.

---

[1]-عقون سليم ،قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة،دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،2009-2010،ص29.

[2]-بوخدية خديجة، بغالية خيرة، **تحليل أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة (حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاديات العمل،جامعة تيارت،2017-2018،ص 25.

[3]-عكادي رضوان،**ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها**،مرجع سبق ذكره،ص 37.

5.نظرية أجر الكفاءة

تقوم هذه النظرية علي أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية .ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة.

ووفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى أخر إن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال،وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.[1]

6.نظرية رأس المال البشري

ظهرت هذه النظرية خلال الستينيات وبالتحديد في 1964،إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والإستفادة من أكبر دخل ممكن.وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة. وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.[2]

[1] –ناصر داديعدون،عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي (من خلال حالة الجزائر)،مرجع سبق ذكره،ص 34.

[2] –بن سعدي جمال ، زاوش رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

المبحث الثاني:أنواع البطالة وقياسها

إذا كانت البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، ويختلف حساب معدلها باختلاف المعاييرالمستخدمة في جميع البيانات،فإن التميز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية لمعرفة تطور هذه الأنواع عبر الزمنكما أن ذلك سيساعد على معرفة نوع البطالة الأكثر إنتشارا،وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى عرض أنواعالبطالة وخصائصها.

المطلب الأول: أنواع البطالة

1.البطالة الهيكلية:

هي نوع من البطالة التي تنتج بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى عدم التوافقبين فرص العمل المتاحة وبين مؤهلات ومهارات الباحثين عن العمل .[1]وتعرف على أنها ذلك النوع منالتعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفنالإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن أخرى.[2]

2.البطالة الاحتكاكية:

هي عدم التناسب بين الطلب على العمل وعرض العمل بسبب المكان،أو أن نوع العمل المعروض لا يتناسب مع مهارات طالبي العمل ،والبطالة الاحتكاكية في أساسها تكون لمدة قصيرة لأن العاطلين عنالعمل يمكنهم الاستفادة من هذا الوقت في تنمية معارفهم ومهاراتهم والحصول على منصب عمل مادام أن عروض العمل موجودة.

كما عرفت بأنها تحدث بسبب التنقلات المختلفة للعمال بين المناطق والمهن المختلفة،أي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره والحصول على وضع وظيفة أفضل.[3]

---

[1] – بن هلال سمية،رحال فاطمة الزهراء،آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الاقتصادية في االجزائر،مرجع سبق ذكره ص–ص 18،19.

[2] – رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر–البطالة)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع والتنمية ،جامعة بسكرة،2013–2014،ص 198.

[3] –أحمد سليمان خضاونة،اقتصاديات العمل والبطالة ،حالة الأردن 1973–2009،دار الياقوت لطباعة والنشر،الأردن،ص–ص 54،55.

3.البطالة الدورية.

يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية ،حيث تحدث البطالة الدورية بسبب الركود الاقتصادي جراءالأزمات الاقتصادية أين ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات وينتج جراء هذا الوضع انخفاضأيضا الناتج الوطني نتيجة انخفاض الإنفاق وبالتالي تتجه المؤسسات إلى إنتاج قدر قليل من السلع أو تقديم خدمات وفق ماهو مطلوب وهذا ما يؤدي بها إلى تسريح جزء من العمالة لديها إلى حين إنحسار الركود وبداية الإنعاش.[1]

4.البطالة الموسمية.

هي بطالة ذات طابع موسمي تعرفها بعض النشاطات كالسياحة والزراعة مثلا،فعند انتهاء المهام المسندة للعمال يتم تسريحهم باعتبارهم عمالة مؤقتة.

ويقض دبها وجود فائض في العمالة العاطلة عن العمل في مواسم محددة، وهو ما يؤدي إلى الركود في أحد هذه القطاعات بحيث يظهر هذا النوع أكثر في القطاع الزراعي في غير مواسم الحصاد،فهي أكثر انتشارا في الريف عنها في الحضر.ويمكن التقليل من أثر البطالة الموسمية من خلال الإجراءات التي تقلل من موسمية الإنتاج ففي القطاع السياحي مثلا يمكن تنشيطه خارج المواسم الاعتيادية من خلال تنشيط السياحة العلاجية والدينية.[2]

5.البطالة المقنعة:

وتعني العمل بأقل من الجهد المطلوب بسبب كثرة العاملين في الوظيفة الواحدة، أي أن هناك عمالة فائضة في مكان العمل، ولا يستفاد من الطاقة الإنتاجية لهذا الفائض، حيث تشكل عبئا على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من البطالة عرف في المجال الفلاحي ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية أخذ في التحرك نحو المدن.

وتعتبر هذه الظاهرة خطره لأنها تمثل هدر في المواد الاقتصادية، ولا تساعد على زيادة الناتج الوطني، وعليه فإن البطالة المقنعة في الجزائر تمثل انعكاسا لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة النمو الديمغرافي مما

[1] –مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،مرجع سبق ذكره، ص240.

[2] –عاقلي فضيلة، مرجع سبق ذكره، 05.

أدى إلى فائض في العمل في القطاعات المختلفة، أهمها القطاع الفلاحي نتيجة السياسة الفلاحية المتبعة في الجزائر، منذ نهاية السبعينات ثم تعاظمت أكثر في قطاع الخدمات والمؤسسات العمومية.[1]

وتنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل.

6.البطالة السافرة(المكشوفة):

ويقصد بالبطالة المكشوفة، البطالة الناتجة عن زيادة عرض العمل عن الطلب عليه، خاصة فئة العمالة غير الفنية التي لا يمكن إستخدامها في الزراعة والصناعة الحديثة، لأنها تحتاج إلى كفاءة ومهارة فنية تتلاءم مع طرف الإنتاج الحديثة.

ويعاني من هذا النوع من البطالة جزء مهم من قوة العمل المتاحة، لتوفر أعداد كبيرة من الباحثين عن عمل والراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى وهم في حالة تعطل كامل.[2]

7.البطالة التكنولوجية:

وتسمى كذلك البطالة الفنية وسببها إدخال تكنولوجيا جديدة تدخل محل العمل اليدوي مما يعني الإستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية، وهذا النوع من البطالة توجد في الدول النامية والتي أخذت بنظام اقتصاد السوق.[3]

8. البطالة الاختيارية:

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان فيه إما بعزوفه عن العمل أو لتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر أجر أعلى،وظروف عمل أحسن فقرار الوقف عن العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل قياسات تخفيض العمالة هنا لا تؤثر عليهم ،باعتبار أن هذا تم بمحض إرادتهم.[4]

المطلب الثاني:قياس البطالة

[1].- رقية خياري ، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر-البطالة)، مرجع سبق ذكره ،ص 200.

-[2]أحمد سليمان خضاونة ، اقتصاديات العمل والبطالة ، مرجع سبق ذكره،ص 55.

-[3]بورحلييوسف،بن يطو عبد الهادي ،أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على البطالة ،مذكره تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد التنمية ،2015-2016،ص 35.

-[4]بن هلال سمية،رحال فاطمة الزهراء ، آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الاقتصادية في االجزائر،مرجع سبق ذكره ص17.

إذا كان قياس البطالة من بين أهم العوامل التي تساعد على التنبؤ بالحجم الذي ستكون عليه في المستقبل فإن التعريف الدقيق لها سيساعد على تحقيق هذا الهدف .بالنظر إلى المعايير والمقاييس المختلفة التي يدرج ضمنها الشخص العاطل عن العمل، بالإضافة إلى أن هذا التعريف بدوره يتباين من شكل لآخر من أشكالها.[1]

وللإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة،والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل باعتبار هذه الأخيرة العمال المتعطلين.وتختلف طريقة قياس البطالين من دولة لأخرى، باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك ،وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:

1.الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحدد لقياس السكان النشطين.

2.الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع-أشهر).

3.كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد ،والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة.

4.التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها إلى جاني هذا فإن معدل البطالة هو المعيار الذي بواسطته تقاس البطالة إذا أنه يعبر عن عدد البطالين مقارنة بالفئة النشيطة، وتعرف الدول النامية معدلات عالية للبطالة مقارنة بالدول المتطورة نظرا للاعتبارات التالية:

أ.ضعف فعالية الجهاز الإنتاجي من جهة، وعدم دقة واستقرار معايير قياسالبطالة في هذه الدول بما في ذلك الجزائر.

ب.الأنشطة التابعة للاقتصاد الموازي خاصة قطاع الخدمات في الإحصاءات الرسمية من شأنها أن تؤثر على البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية.

ج.وجود قطاع غير رسمي وهو عادة قطاع حصري يشمل صغار المستثمرين عادة ما يقاس معدل البطال من قبل الجهات الرسمية،كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:[2]

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي (من خلال حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص-ص 48،50.

[2]-Gregory.N.M .macroéconmie. De boeckparis ,3eme étition, (2006), p42.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذا :

الفئة النشطة = العاملون +العاطلون.

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما الأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

-الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15-16 سنة فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.[1]

طرق قياسها:

هناك عدة طرق لقياس البطالة في الدول النامية بالرغم من صعوبة عملية قياسها، وذلك لوجود عدة أنواع منها ومن أهم هذه الطرق:[2]

الطريقة الأولى: طريقة التقدير القياسي لفائض العمل

وحسب هذه الطريقة يتم قياس البطالة عن طريق حساب الفرق بين كمية العمل المتاح والكمية المطلوبة من العمل اللازم لإنتاج نفس مستوى الناتج الحالي باستخدام تكنولوجيا معينة،وتكمن صعوبة هذه الطريقة في تحديد حجم العمل المطلوب نتيجة تباين هذا الحجم باختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وتعطي هذه الطريقة مؤشرا نظريا عن معدلات البطالة، وقد تم استخدامه على نطاق واسع في بعض الدول الأسيوية وبعض الدول الإفريقية.

[1] – سليم عقون،قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] –أحمد سليمان خضاونة، اقتصاديات العمل والبطالة(حالة الأردن 1973-2009)، مرجع سبق ذكره،ص-ص 51،52.

الطريقة الثانية: طريقة معيار إحلال استخدام العمل مع معيار الدخل

اقترح تورنهامDavid Turnhanmإعادة تعريف البطالة في الدول النامية بناءا على مستوى الدخل، وقد وجد بأن حالة انخفاض الإنتاجية هي الحالة الأكثر شيوعا في تلك الدول، وهذه تؤدي إلى ضياع بعض الموارد الاقتصادية المتاحة، ويشكل العاملين بأجور منخفضة مشكلة أكبر من مشكلة العاطلين من أبناء الطبقة الوسطى.

الطريقة الثالثة: أسلوب إطار استخدام العمل

صنف فيليب هاورز أنماط استخدام السكان في سن العمل إلى أربعة أنماط هي:

1.العمل مقابل أجر أو نسبة من الربح.

2.العمل خارج المنزل بدون مقابل نقدي أو عيني كالمزارع والخادم بدون أجر وتبادل العمل.

3.العمل في مشروع العائلة بدون أجر.

4.آخرون مثل الطلاب والعجزة والمتقاعدين والسجناء.

واعتمادا على بيانات الاستخدام وبيانات الدخل، يصبح من الممكن تحليل الأشكال المختلفة لانخفاض مستوى الاستخدام، ومن ثم البطالة إلى الأشكال التالية:

أ.الاستخدام غير كامل من خلال ساعات العمل أقل.

ب.الاستخدام غير الكامل عن طريق انخفاض مستوى الدخل والإنتاجية.[1]

ج.الاستخدام غير الكامل نتيجة العمل في أعمال لا تستغل إمكانات العامل وقدراته ومؤهلاته العلمية.

[1] -أحمد سليمان خضاونة، مرجع سبق ذكره،ص 52.

المبحث الثالث: أسباب وانعكاسات البطالة

تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات، ويمكن في هذا الصدد أن نوزعها لأسباب اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية، كل سبب من هاته الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة.

المطلب الأول: أسباب البطالة

تعتبر البطالة مشكلة عالمية تتواجد بنسب متفاوتة في كافة بلدان العالم سواء كانت هذه البلدان متقدمة أو نامية.

1.أسباب البطالة في الدول المتقدمة:

تظهر بنسب ودرجات متفاوتة بين الدول المتقدمة ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين:[1]

السبب الأول:هو التقدم التكنولوجي المتنامي، إحلال لآلة محل الإنسان، كما تتميز هذه البلدان أنها تستبعد المشروعات كثيفة العمالة.

السبب الثاني:فيتمثل في الاندماج بين الشركات العالمية فيالو.م.أواليابان وغيرها من الدول التقدمة، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي تقوم بالاستغناء عن عدد كبير من العاملين بهدف تخفيض النفقات وزيادة معدلات البطالة في هذه الدول.

2.أسباب البطالة في الدول النامية:

2-1- الزيادة السكانية:

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة[2]،بحيث هذه الزيادة مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي المتواضع تنتج عنها مشاكل عويصة، إذا العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني وعدم ملاحقة الأول للثاني ينتج عنه زيادة مستمرة في أعداد العاطلين عن العمل، كما أن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.[3]

[1]-بن هلال سمية،رحال فاطمة الزهراء، آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص11.

[2]-بن السعدي جمال، زاوش رضا، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[3]-بن بوبكر رضوان،مرجع سبق ذكره،ص 26.

2-2-السياسات التعلمية:

ويعني ذلك ضعف نظام التعليم وفائض في خرجين في بعض المهن وتسمى هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة.فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات.[1]

ومن أبرز أسباب مشكلة بطالة الخريجين هي:

-إحجام القطاع الخاص عن توظيف الخريجين لارتفاع تكلفتهم الاقتصادية، إحجام البعض عن العمل فيه لعدم شعورهم بالأمن الوظيفي، كذلك استمرار مؤسسات التعليم العالي في التوسع في التخصصات النظرية التي لا يحتاج إليها السوق.

-عدم توفر فرص عمل كافية للنساء، رفض المتقدمين للعمل الالتحاق بمهن ذات أجور منخفضة، ومنه انخفاض أجر الوظائف في القطاع الخاص.[2]

2-3- أساليب التنشئة الاجتماعية.

-عدم وجود محفزات العمل والإنفاق.

- عدم تطور مناهج التعليم في المستويات التعليمية.

-عدم تكافئ وظيفتي الإشراف والرقابة في إدارة العمل.

-وجود عدد كبير من الدول النامية التي تعتمد في صادراتها الخارجية على المحروقات وبعض المعادن الأخرى وموارد الفلاحة فإن إيراداتها من العملة الصعبة مرتبطة بشكل أساسي بعائدات هذه الصادرات وصعوبة التحكم بأسعارها فيترتب عليها انكماش في الاقتصاد وسيؤدي إلى انخفاض النمو.

2-4-زيادة معدلات الهجرة:

من بين العوامل الأخرى المسببة للبطالة نجد عامل هجرة السكان حيث يرى البعض أن المهاجرين يساهمون في تفاقم أزمة البطالة في الدول التي يتواجدون بها خاصة التي تمنحهم وضعا اجتماعيا معترفا به.

[1]-سميرة العابد،زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث العدد 2012/11،ص 76.

[2]-عمر بن حكمت بن بشير بن ياسين، البطالة و منهج التربية الإسلامية في معالجتها، رسالة علمية لنيل الماجستير،كلية الدعوة وأصول الدين، قسم التربية، المملكة العربية السعودية، 1431/1430،ص-ص 13،14.

كما أن الاعتماد على الهجرة كمصدر رئيس لتوليد العمالة وكمحرك لبناء الهياكل الأساسية من جانب البلدان المستوردة لليد العاملة، وعندما انتهت الحاجة لاستيراد العمالة وحلول الآلة محل اليد العاملة شاعت البطالة في البلدان المصدرة والمستوردة.[1]

ولا تقتصر الهجرة من دولة إلى دولة بل في الدولة الواحدة بحيث ينتقل السكان من الريف إلى المدينة والتي تسمى بالنزوح الريفي ويؤثر هذا الأخير إلى عدم التوافق بين مخرجات التكوين ومتطلبات الشغل.[2]

2-5- خروج المرأة للعمل:

من بين العوامل المسببة لتفاقم مشكلو البطالة خروج المرأة للعمل، فالحديث عن حرية المرأة والمساواة بينهما وبين الرجل وبروز ظاهرة المرأة المعيلة وكون المرأة تتولى الإنفاق على أسرتها هو ما أدى إلى خروجها إلى السوق العمل، ومنه أصبحت تنازع الرجل في الحصول على الوظيفة، فان كان النمو السكاني المتسارع وعدم تمكن جهود التنمية من توفير فرص عمل للمنظمين الجدد لقوة العمل، والهجرة الجماعية الداخلية والخارجية قد أدت جميعها إلى رفع معدلات البطالة، فإن أيضا خروج المرأة ودخولها إلى مجالات العمل أدى إلى استمرار تزايد المشكلة تفاقما.[3]

2-6- اقتصاديا:

بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة .فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينيات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال (أي موفرة للعمل) وبالتالي كانت ظاهرة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها.[4]

تنتاب البلدان النامية حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية فعندما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة ينجم عنه ركود اقتصادي في البلدان النامية، فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية. فحينما يحدث الركود في البلدان

[1] -عكادي رضوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

[2] - سليم مجلخ، محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 13 ، العدد 2 ، ديسمبر 2016،ص 66.

[3] -بن بوبكر رضوان ، مرجع سبق ذكره ،ص 28.

[4] -سميرةالعابد ، زهية عباز ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة.[1]

المطلب الثاني: آثار البطالة

يترتب على ارتفاع معدل البطالة مجموعة من الآثار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وغيرها و في هذا المطلب سنبين بعض الآثار المترتبة عليها.

1.الآثار الاقتصادية .

يترتب عن البطالة إهدار جزء من موارد المجتمع، ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلا عن زيادة حجم البطالة للمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ويعيق عمليات التنمية في المجتمع بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يترتب على البطالة، زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة انخفاض الدخول، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

-تؤثر البطالة في معدلات الادخار بحيث تؤدي إلى نقص معدلات الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة.

- الإنفاق على قطاع التعليم، دون أن يعود ذلك بالفائدة على مخرجاتها[2].

-تزايد هجرة العقول لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائق من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة كل ذلك يؤثر على الاقتصاد الوطني[3].

[1] -بورحلي يوسف ، بن يطو عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 40،41

[2] ..-سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

[3] -عاقلي فضيلة ، البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص09.

2.الاثار الاجتماعية:

إن معظم المعطيات المتوفرة عن مشكلة البطالة تشير إلى أن المعالجات التي كان من المفترض أن تضع لهذه المشكلة لم تكن بمستوى الطموح ولا تعبر عن إستراتيجية وطنية فعالة وهادفة الأمر الذي عقد هذه المشكلة وزاد من خطورتها وفيما يلي أهم الآثار الاجتماعية التي تتركها هذه المشكلة على الصعيد الاجتماعي:[1]

-تعمل مشكلة البطالة على إضعاف عامل الولاء للدولة والوطن، وتراجع حالات التأييد والإسناد للقرارات المعلنة للدولة.

- إن مشكلة البطالة قد تدفع العاطلين عن العمل إلى حمل العقائد والأفكار الهدامة والمضرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع.

-تشكل البطالة عاملا قويا لدفع الفرد نحو الانحراف وارتكاب الجريمة على اختلاف أنواعها مثل الإرهاب والمخذرات وغيرها من الجرائم الأخرى لغرض الحصول على المال الكافي.

-تعمل البطالة على تدمير العلاقات الأسرية والقرابية وعزوف الشباب عن الزواج.

-للبطالة علاقة بهجرة الكثير من أصحاب الكفاءات العلمية إلى خارج البلد بهدف تأمين مستويات معينة للعيش.

-تؤدي البطالة إلى ضعف الاندماج الاجتماعي وهو المعبر عنه في الأبياتالسيسولوجية بالتهميش الاجتماعي[2].

كما تؤدي إلى خلق اتجاهات تمتاز بسمة الانسحاب من مكونات الحياة الاجتماعية وهو ما انطلق عليه الانعزالية، هذه الأخيرة تعبر عن حالة البطال الذي فقد وضعيته في شبكة العلاقات الاجتماعية التي أصبحت تتخللها نوعا ما من الانقلاب حيث يحبذ تخفيض العلاقة مع المحيط بفعل ظروف اجتماعية مادية ونفسية يصنعها المجتمع، وتؤدي البطالة إلى انتشار ما يسمي بالتشرد الاجتماعي وذلك كنتيجة مباشرة لم يشعر

[1] -نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة(المجتمع العراقي) دراسة تحليلية ، مجلة بابل العلوم الإنسانية، المجلد23، العدد2، 2015، ص 749.

[2]-J.Donelot.Léxclusionsociale , Ed l'harmattan , paris ,2003,p45.

به المتعطل من إحباط ويأس وعدم انتمائه للدولة وكنتيجة غير مباشرة للفقر وفي ارتفاع حالات الأمراض النفسية[1].

3-الآثار السياسية:

يظهر لنا التأثير السياسي للبطالة من خلال ظهور ما يسمى بالاستبعاد السياسي، والمواطن في حالة عدم تحصله على العمل الذي يعد المصدر الأساسي والوحيد للاسترزاق والذي يمكنه مواصلة حياته، ينتج لديه غياب الوعي السياسي والذي لا يمكنه ممارسة حقوقه السياسية بفاعلية، ومن ثم تتجول السلطة إلى الاستبداد بسبب عدم فعالية المواطنين الذين يشتغلون بالبحث عن مصدر للعيش بدلا من مراقبة السلطات الحاكمة وكذلك تمثلت هذه الآثار فيما يلي:[2]

-عدم الإيمان بالوعود المعطاة لهم.

-رفع شعار التمرد.

-تولد ظاهرة التطرف والإرهاب.

-اللجوء إلى لمس الممتلكات بسبب التساؤلات عن العدالة الاجتماعية.

-توليد مزيد من الاضطرابات ومظاهر الفساد بسبب العنف المقابل من الدولة.

-كلما زادت درجة التناقضات الاجتماعية انخفضت حدة المشاركة السياسية كما أن المشاركة السياسية ترتبط أيضا بدرجات الفكر والوعي[3].

4-لآثار الدينية

تؤدي البطالة إلى عدم الاستقرار في أداء الشعائر الدينية، إن لم تجعله لا يؤديها تماما لأن فكره وعقله مشغولا وذلك لأن البطالة تعني فقر الإنسان من الناحية المادية والفقر من الممكن أن يؤدي بالإنسان إلى الكفر[4].

[1]-ledur(R) : socilogie de chomage,france , Edpuf, 1996,p 485.

[2]-بن هلال سمية ، رحال فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره،ص22.

[3]-سامية خضر صالح ، البطالة بين الشباب حديثي التخرج العوامل و الآثار و العلاج وعلاقتها بالزيادة السكانية ،ص 123.

[4] -أسامة السيد عبد السميع ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

المطلب الثالث: إجراءات الحد من البطالة

إن لكل مجتمع سياسة معينة يحاول من خلالها الحد من البطالة والوصول إلى المعدل الطبيعي للبطالة ولكن هذه السياسة قد تناسب مجتمع ولا تناسب مجتمع آخر وبشكل عام فإن من أهم السياسات المطبقة للحد من هذه المشكلة هي:[1]

1-توفير رأس المال اللازم للقيام بالمشاريع الإنتاجية المختلفة وبالتالي زيادة حجم الاستثمار والذي بدوره سيعمل على زيادة الطلب على العمال وبالتالي تقليص حجم البطالة.

2-تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة عن طريق توفير الأيدي العاملة الفنية المدربة والمؤهلة وذلك من خلال بعض البرامج التعليمية والتدريبية.

3-ضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يفوق الزيادة في عدد السكان، وهذا دوره سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي تحسن الوضع المعيشي له، وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

4-الحد من عملية العمالة الوافدة وذلك عن طريق زيادة الرقابة على الحدود والتفتيش المستمر على المنشآت الخاصة، وكذلك تشجيع المواطنين على العمل وذلك من خلال إعطائهم مميزات وحوافز تشجيعية.

5-دعم الدولة لصغار المنتجين والعمل على حمايتهم من المنافسة غير الشرعية مع كبار المنتجين وذلك حفاظا على استمرار عمل الأفراد الذين يعملون في مثل هذه الوظائف.

6-إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضرورات والمستجدات كالحد من عمالة الأحداث دون سن العمل، وتنظيم سن التقاعد خفض ساعات العمل، منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجور وكذلك السماح بإنشاء مكاتب العمل والنقابات العمالية لما لها من آثار إيجابية على العمال والاقتصاد بشكل عام.

7-قيام الدولة بتوجيه البطالة المقنعة حاليا إلى أماكن وجهات محتاجة إلى هذه العمالة.

8-قيام الدولة بفتح الباب أمام العاملين وموظفي الدولة للإحالة إلى المعاش المبكر إختياريا بدءا من 50سنة.

9-سماح الدولة للعاملين لديها ولمن يرغب في ذلك بالعمل نصف الوقت الرسمي نظير نصف الأجر.[2]

---

[1]-بوجنان أسماء، رحاي هاجر، دراسة تحليلية لتأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة –حالة الجزائر-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم علوم التسير،2014،2015، ص-ص 32،33.

[2]-أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص-ص 97،99.

10-استخدام الطاقات المعطلة:يجب أن تقوم المؤسسات باستخدام الطاقات المعطلة لديها، من خلال تشغيل المصانع المتوقفة، أو رفع نسبة تشغيل المصانع الحالية، حتى تستطيع أن تمتص البطالة.[1]

11-وضع برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه القطاعات.

12-دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وخاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي.[2]

[1]-بن السعدي جمال،زاوش رضا، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] -محمد حسين القوي، البطالة المشكلة والعلاج، الأكاديمية الملكية للشرطة، البحرين،2008،ص 08.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إيجاد عدة تعاريف مختلفة للبطالة، حيث عرفت على أنها مشكلة اقتصادية واجتماعية تؤثر على المجتمع والأفراد بطريقة سلبية كما تطرقنا إلى ذكر مختلف أنواعها كالهيكلية والموسمية وغيرها، كما أن هناك مدارس اقتصادية اختلفت في وجهات النظر إلى البطالة وتعددت تفسيراتها منها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والماركسية وكذا الكينزية وغيرها منها ماجاءت من الفكر الاقتصادي التقليدي والأخرى الفكر الاقتصادي الحديث.أما الآثار الناجمة عن البطالة والمؤثرة بشكل كبير على الدولة والمجتمع فهي آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وكذا دينية وغيرها من الآثار وقد تطرقنا إلى ذكر مختلف أسبابها في كلا من الدول المتقدمة والنامية بالإضافة إلى ذلك ذكرنا إجراءات وطرق للحد والتخفيف من البطالة كضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يفوق الزيادة في عدد السكان، وهذا بدوره سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي تحسن الوضع المعيشي له، وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

الفصل الثالث

دراسة فعالية النمو القطاعي على مؤشر البطالة

دراسة قياسية

تمهيد:

لقد عانت الكثير من الدول ومن بينها الجزائر ضغوطات كبيرة نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية منذ نهاية التسعينات المتمثلة في مجموعة من الإختلالات الداخلية والتي تبين من خلالها عدم الكفاءة الدائمة لآليات اقتصاد السوق في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، ومن المهم تطبيق سياسات اقتصادية قادرة على بناء اقتصاد يستطيع تحقيق الاستخدام الكامل لنمو الاقتصاد المتواصل وتحقيق التنمية التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية و تؤمن فرص التشغيل المنتج. وتعد مشكلة البطالة معقدة وأسبابها كثيرة ومتعددة، فإن الحلول السياسية والأساليب الموضوعية من طرف الدولة عي أيضا في غاية الصعوبة وإن محاولة معالجة البطالة تأتي غالبا في مقدمة الأهداف والأولويات التي تسعى إليها مختلف الدول ومنها الجزائر،وهذا راجع إلى تداخل جملة من التحديات والأسباب منها ما تعلق بإعادة الهيكلة الاقتصادية وتراجع الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تباطؤ النمو الاقتصادي، نتيجة الظروف السياسية الغير مستقرة. ولهذا توجهنا في فصلنا هذا إلى معرفة مدى تأثير النمو على معدلات البطالة بحيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:تحليل تطور مؤشر النمو الإجمالي.

المبحث الثاني:مدخل إلى الاقتصاد القياسي.

المبحث الثالث:دراسة قياسية لاستجابة البطالة لنمو القطاعات.

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشر النمو الإجمالي

المطلب الأول: تحليل النمو

سنحاول تحليل بعض القطاعات ذات المساهمة في النمو الاقتصادي.

1.النمو:

الشكل رقم(3-1):نسب نمو الناتج المحلي (1999- 2017)

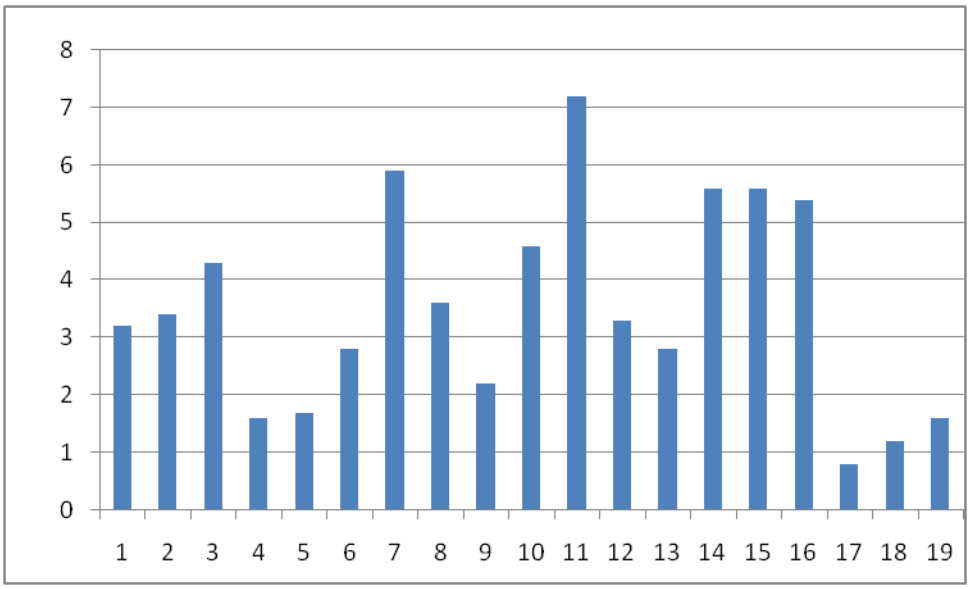

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يبين الشكل البياني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المختلفة حيث نسجل ارتفاع بـ 3.2% ابتداءا من سنة 1999، ونسجل انخفاض طفيف يمثل في كل من السنوات التالية 2002،2003 وذلك راجع إلى المخططات التنموية الفاشلة بحيث انخفض النمو في جل القطاعات ثم يرتفع من جديد لقيام الدولة بالمخططات الخماسية التي زادت في معدل النمو،ويبقى النمو في ارتفاع إلى أن يصل إلى أعظم قيمة 5.6% في سنة 2013 ويعود ذلك إلى نهوض الدولة بتعديلات وبرامج تنموية أدت إلى رفع النمو،ونسجل تناقص ب 0.8% سنة 2015، بحيث نستنتج بأن النمو يبقى في تذبذب.

الشكل رقم (3-2): منحنى الناتج الوطني (1999- 2017)

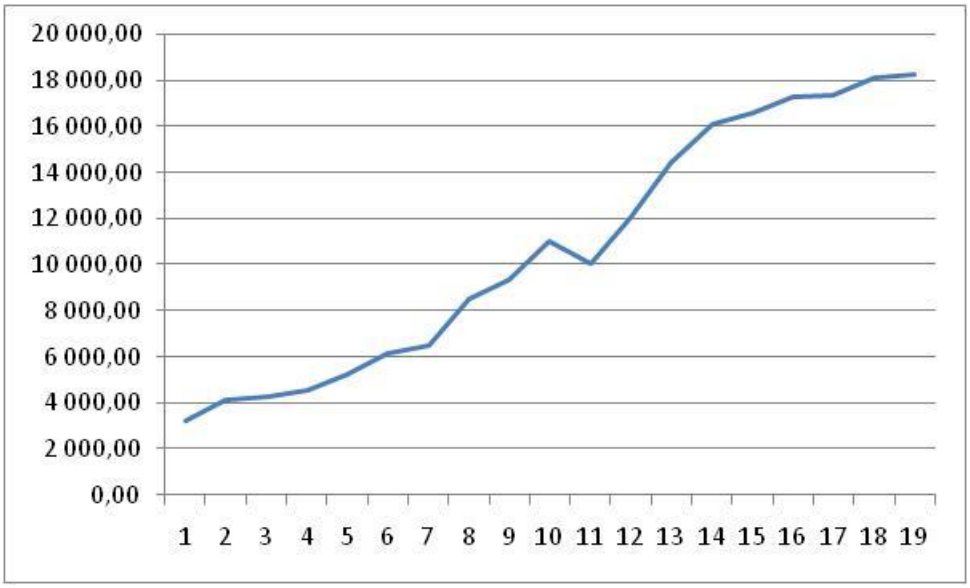

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال المنحني البياني تطور النمو حيث نلاحظ ارتفاع وتزايد من بداية المنحني ابتدأ من السنة 1999 والتي تقدر ب3215.10مليارددج،ويواصل الارتفاع إلى ما يقدر بـ 11008مليارددج وفي سنة 2009 نسجل انخفاض طفيف يقدر ب10034.3 مليار دج، ثم يرتفع من جديد إلى أن نسجل أعظم قيمة التي تقدر ب17235.6مليارددج ويردد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسين في معدلات النمو في قطاع المحروقات.

2- تحليل تطور نمو القطاعات

2-1 قطاع الخدمات

الشكل رقم (3-3): منحنى بياني لناتج لقطاع الخدمات (1999- 2017)

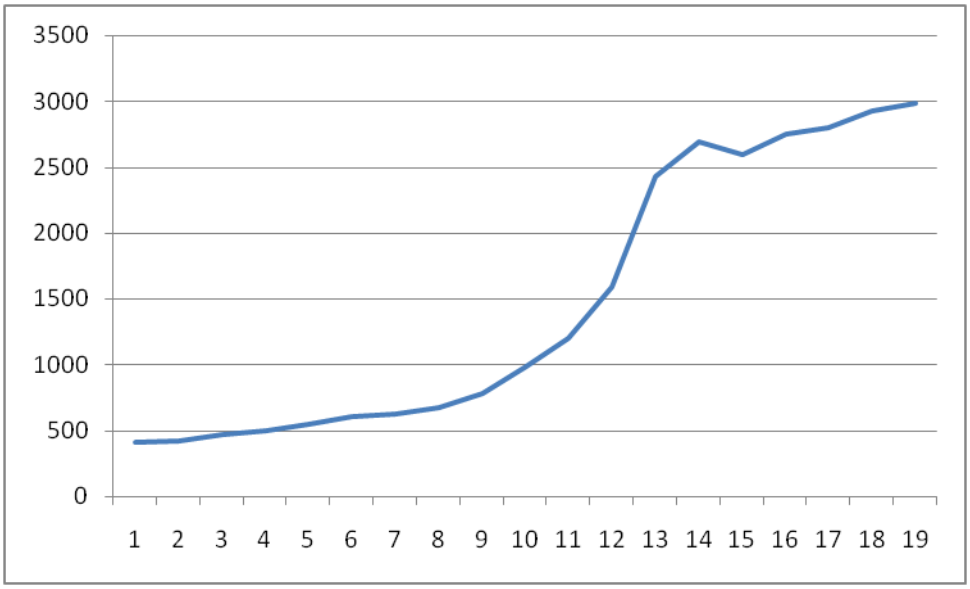

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يمثل المنحنى البياني تطور قطاع الخدمات حيث يساهم هذا القطاع في النمو الإجمالي ب413 ملياردج بداية من سنة 1999، ويبقى يزداد وفي ارتفاع دون انخفاض إلى أن نسجل 2749.5ملياردج سنة 2014 أي أنه عرف تطور سريعا مقارنة بباقي القطاعات و ذلك راجع لفتح الأسواق وزيادة الموصلات وتحرير المبادلات .

الشكل رقم (3–4): نسب قطاع الخدمات(1999– 2017)

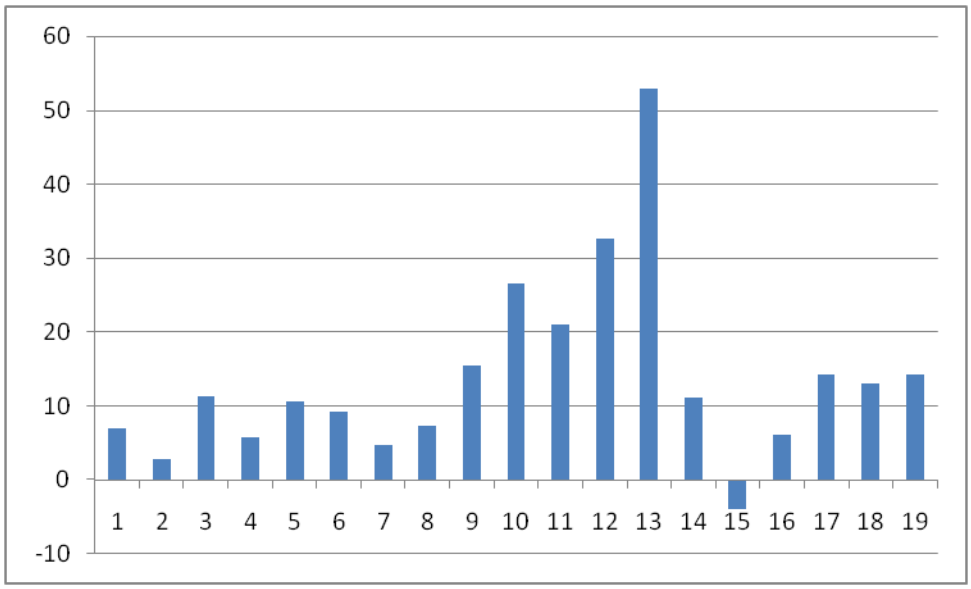

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد كان لهذا القطاع نسب مساهمة في تطور النمو حيث نلاحظ زيادة الخدمات وارتفاعها بداية من سنة 1999 بنسبة تقدر ب6.96%وتستمر في الزيادة والتطور إلى أن تصل إلى أعظم قيمة تقدر ب 52.86%سنة 2011،ثم نسجل سنة 2013 إنخفاض حاد يقدر ب3.86% ثم يعاود النمو من جديد في هذا القطاع إلى غاية 2017.

2-2 قطاع البناء :

الشكل رقم (3-5):منحنى تطور قطاع البناء(**1999- 2017**)

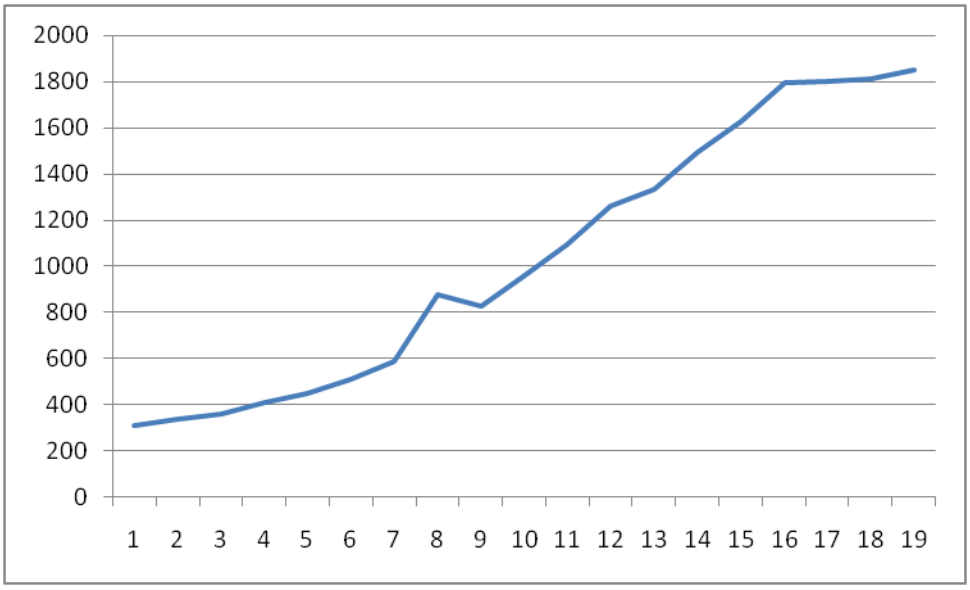

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يمثل المنحنى البياني مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في تطور النمو الإجمالي.

لقد استولى هذا القطاع على حصة الأسد من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو ما انعكس ايجابيا على هذا القطاع ونسجل ارتفاع بداية من 307.3مليارد دج خلال سنة1999،ويجدر الإشارة إلى الإنخفاض في النمو سنة 2004 يرجع لتأثر القطاع بزلزال ماي 2003، أين تم توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضعية الإستثنائية الناجمة عن الكارثة. ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد في السنوات التالية 2007-2014 انتقلت نسبة مساهمته في النمو من 825.1مليارد دج إلى 1794مليارد دج إلى غاية 1850.2مليارد دج سنة2017.

الشكل رقم (3-6): نسب قطاع البناء (1999- 2017)

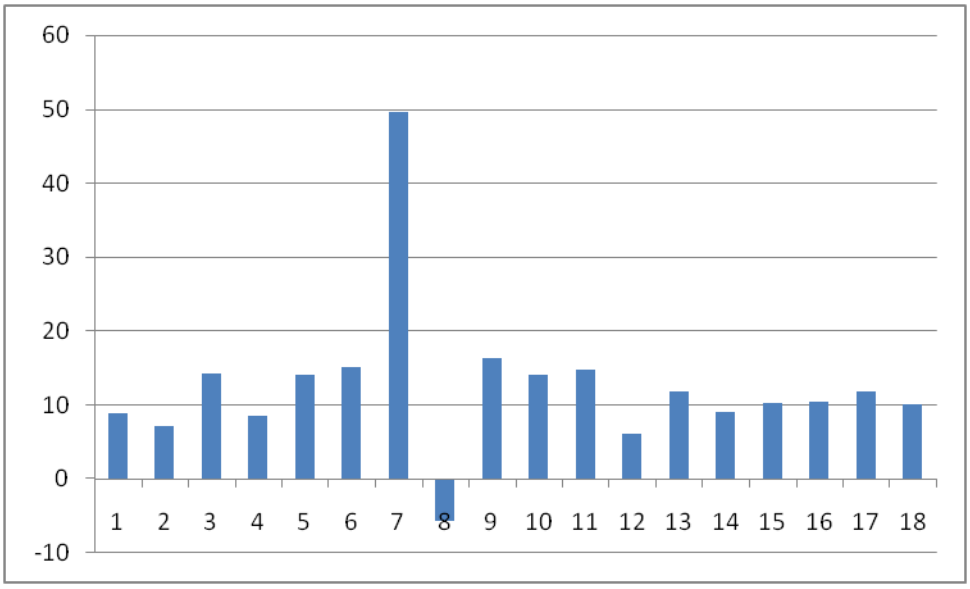

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نسجل فا الشكل البياني ارتفاع نسبة مساهمة قطاع البناء في النمو الإجمالي حيث انتقلت نسبة مساهمته في النمو بالارتفاع حيث نسجل ابتداء من سنة 1999 بقيمة 8.87% ويبقي في تزايد إلى أن يصل 49.6% سنة 2006 ثم نسجل انخفاض حاد سنة 2007 يقدر ب 5.62%-، وهذا راجع لتذبذب في إنتاج الإسمنت وتموين السوق بمواد البناء وعرقلة نسبة وتيرة الإنجاز والتحكم في تكاليف الإنتاج،ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد ابتداء من سنة 2008 لتصل نسبة مساهمته في النمو الإجمالي بـ 10.23%سنة 2014 وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام المتوجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج السكن.

3-2 قطاع الصناعة:

الشكل رقم (3-7): منحنى تطور قطاع الصناعة (1999- 2017)

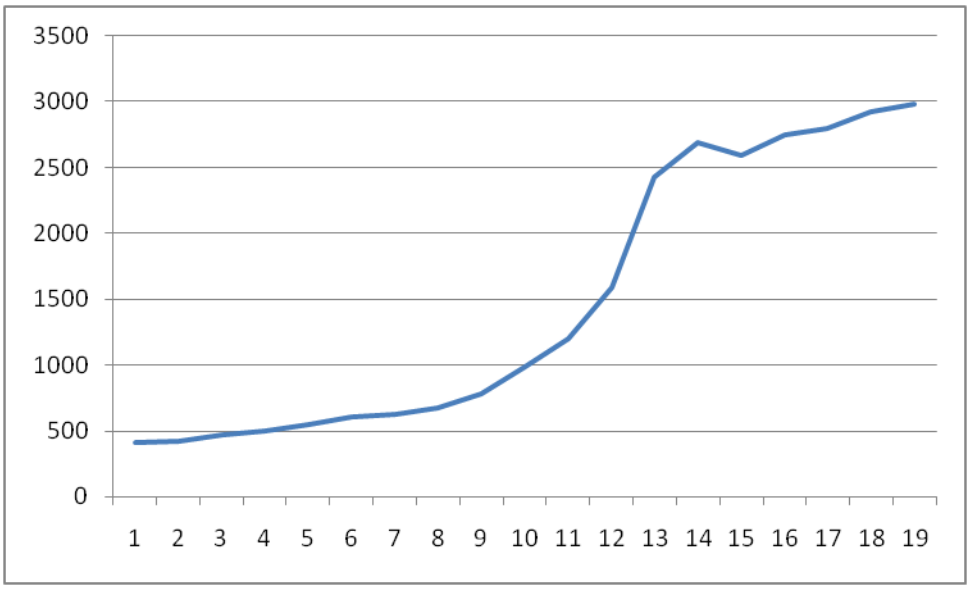

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

سجل هذا القطاع نسب مساهمة لابأس بها في إجمالي النمو على طوال فترة الدراسة 1999-2017 بحيث تواصل ارتفاع مساهمة هذا القطاع بداية من413 ملياردج سنة 1999، بحيث يبقي في تزايد2695.7ملياردج ثم نسجل انخفاض طفيف يقدر ب 2591.4ملياردج سنة2013 ثم يعاود الارتفاع من جديد وبنفس الوتيرة وترجع هذه الزيادات إلى اهتمام القطاع الخاص بالأساس في حين عدم استجابة الدولة وعدم اهتمامها بدعم المؤسسات العمومية التي تعاني من حالات الديون والإفلاس.

الشكل رقم (3–8): نسب قطاع الصناعة (1999– 2017)

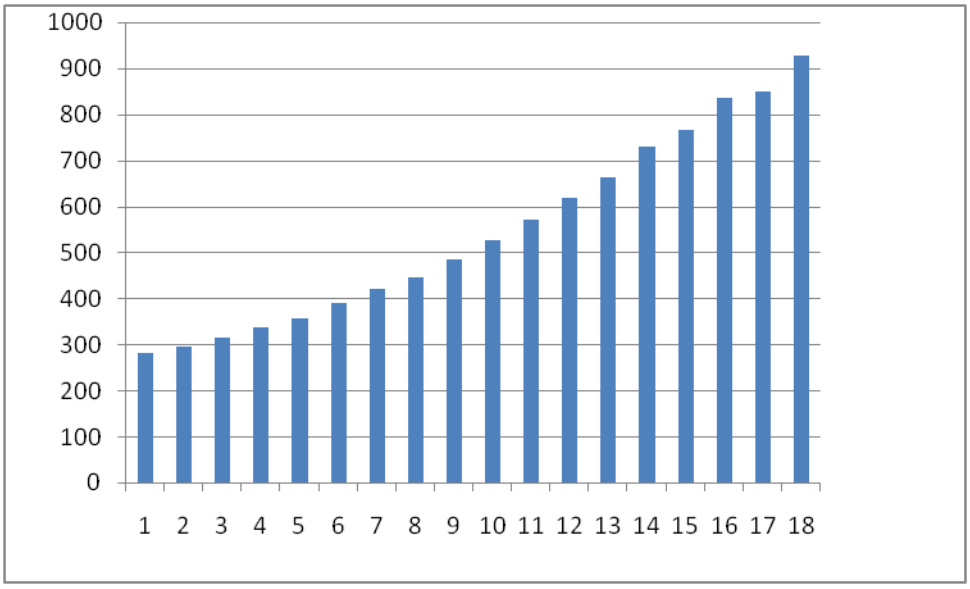

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

سجل هذا القطاع نسب مزايدة في إجمالي النمو خلال الفترة 1999-2017حيث نلاحظ ارتفاع مستمر ومتزايد ابتداءا من سنة 1999ب قيمة 280.4ملياردج ويرجع ذلك لاهتمام الدولة بالقطاع الصناعي العمومي وتقديم الدعم و محاولة تطوير هذا القطاع،ويبقى في معدل نمو الصناعة في ارتفاع إلى ما يقدر ب928ملياردج وعلى العموم يبقى النمو فإن هذا القطاع مرتفع دون انخفاض ويعود ذلك لتخصيص الدولة غلاف مالي كبير من أجل توفير العقار الصناعي.

2-5 المحروقات:

الشكل رقم (3-9): منحنى ناتج قطاع المحروقات(1999- 2017)

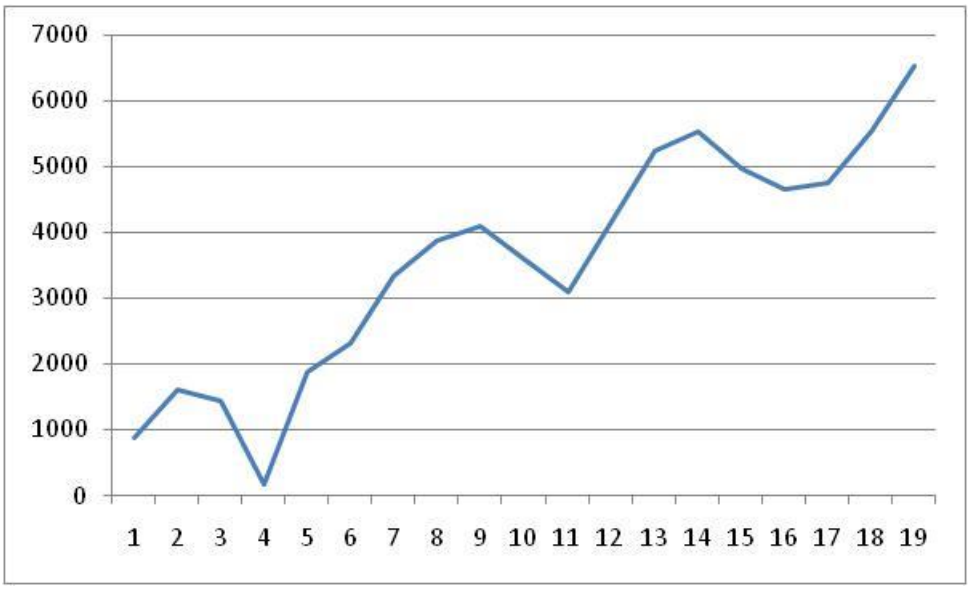

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ أن مساهمة قطاع المحروقات في تذبذب حيث نسجل ارتفاع ب 250.1مليارد ج إلى أن نصل إلى 1443.90مليارد ج سنة 2001 ثم ينخفض ب 177مليارد ج سنة 2002 ، ويرجع ذلك إلى الانخفاض إلى تفجيرات 11 سبتمبر التي فجرت الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى انخفاض سعر البرميل ب 4دولار.ثم يعاود الارتفاع ب 1888.6مليارد ج سنة 2003 ويبقى محافظا على هذا الارتفاع حتى يصل 5536.4مليارد ج سنة 2012،ثم تنخفض نسبة مساهمته سنة 2013 لتصل إلى 4368مليارد ج ثم يعاود الارتفاع سنة 2016 ب 5536.4مليارد ج ويرجع هذا التذبذب الأخير تداعيات الأزمة العالمية . واختلالات العرض والطلب على البترول بالإضافة إلى الحروب في كل من ليبيا و أزمة إيران .

الشكل رقم (3–10): نسب قطاع المحروقات(1999– 2017)

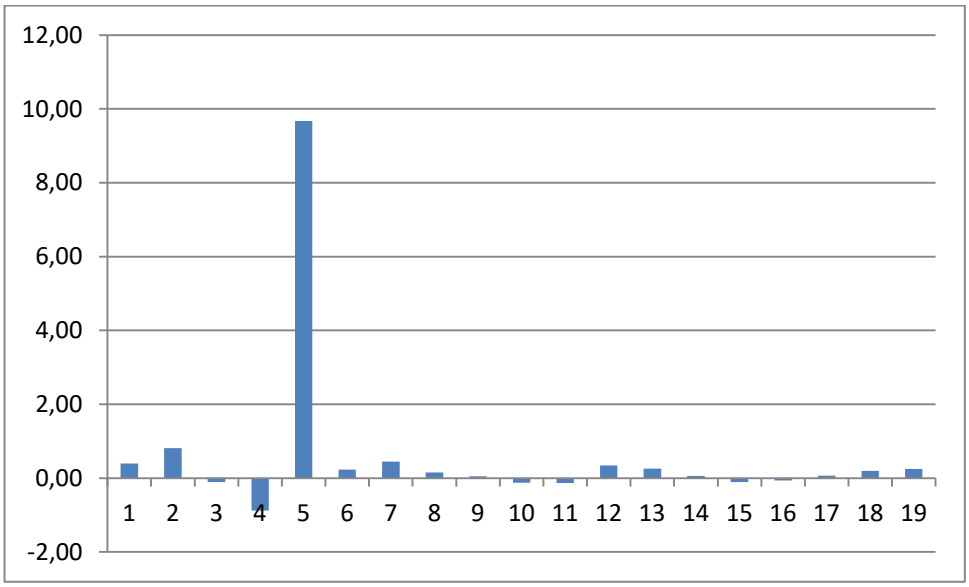

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يمثل الشكل البياني نسب مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي النمو حيث نلاحظ تذبذب في نمو قطاع المحروقات بحيث نسجل ارتفاع النمو في هذا القطاع ابتداءا من سنة 1999ب% 0.40 ونسجل ارتفاع يقدر ب0.81% في سنة 2000 ثم نسجل انخفاض حاد سنتي 2001-2002 ب 0.11-%،0.88-%،ثم يعاود النمو من جديد ونسجل أعظم قيمة سنة 2003 تقدر ب 9.67% ثم نسجل انخفاض خلال السنوات 2004-2005-2006-2007 ب% 0.23 0.45%،0.16%،0.05%،ثم نسجل من جديد انخفاض حاد ب0.06-% سنة 2008.و2009 ب 0.14-% ثم يعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2012 ثم نسجل انخفاض حاد سنتي 2013-2014 ويعاود الارتفاع من جديد يبقي في تذبذب مستمر وهذا راجع إلى اختلالات العرض والطلب على البترول بالإضافة إلى الحروب إلى الحروب التي عاشها العالم كاليبيا وأزمة إيران

المطلب الثاني:تحليل البطالة

1-1تطور البطالة الإجمالي

الشكل رقم (3-11): تطور البطالة الإجمالي (1999- 2017)

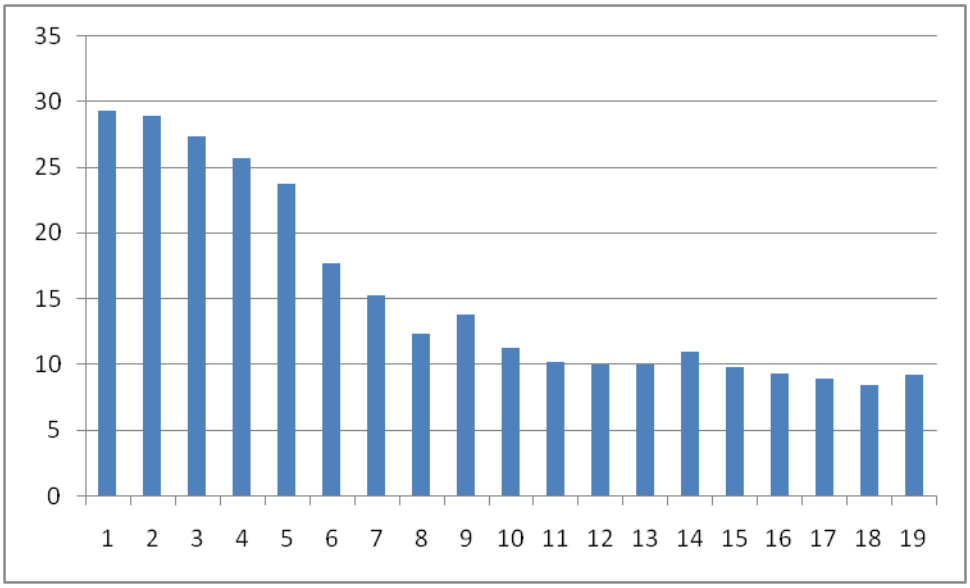

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يمثل الشكل البياني التطور الإجمالي للبطالة خلال السنوات المختلفة حيث نلاحظ ارتفاع متزايد في نسب البطالة ابتداء سنة 1999 تقدر ب% 29.25ويرجع ذلك إلى الفترة الحساسة التي كانت تمر بها الجزائر خلال خلال التسعينات، وبدورها أضعفت معدلات الاستثمار المحلي وعدم توفر مناصب شغل، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات وهذا الأخير أدى إلى عجز في الميزانية العامة للدولة،إضافة إلى هذا دخلت الجزائر في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994 كل هذه العوامل جعلت معدلات البطالة تسجل ارتفاعا كبيرا .

وبداية من سنة 2000 نسجل انخفاض معدلات البطالة بشكل ملحوظ تنخفض النسب إلى% 8 ويعود ذلك من خلال قيام الدولة ببرامج إنعاش الاستثمار التي توجه إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب وفتح مناصب شغل جديدة لامتصاص البطالة.

الشكل رقم (3-12): منحنى تطور العمالة (1999- 2017)

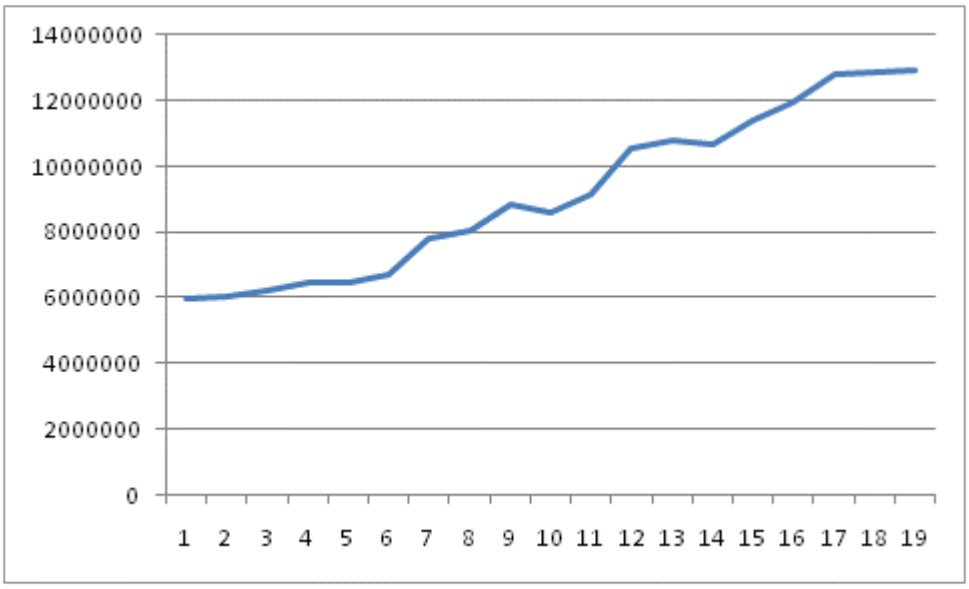

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال التوزيع القطاعي للعمالة عن أول ملاحظة نسجلها هو أن اليد العاملة المشتغلة الكلية تزداد شيئا فشيئا من سنة لأخرى حيث وصلت إلى 4095000 عامل سنة 1999 إلى أن تصل 12782000 عامل سنة 2015 ولكن بوتيرة متذبذبة وهذا راجع إلى المخططات والبرامج التي طبقتها الدولة لتدعيم النمو وفتح مناصب عمل لامتصاص العرض الزائد من القوة العاملة والتي سجلت انخفاض ملحوض في معدل البطالة .

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد القياسي

يهتم الباحث في الاقتصاد القياسي بتحديد ودراسة العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية. وهذا يتطلب بطبيعة الحال الإلمام الجيد بالنظرية الاقتصادية والتي تحدد العلاقات الإتجاهية بين المتغيرات وفي هذا المبحث سنتطرق إلى التعرف عليه وشرح وتحليل أهم القطاعات الاقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي

1.الهدف الرئيسي للاقتصاد القياسي هو إعطاء مضمون تجريبي أو تطبيقي (ميداني)لعملية التسبيب المنطقي المسبق والذي تقدمه لنا النظرية الاقتصادية تخدم إلى حد كبير، الإطار العام للتحليل القياسي والشرط الضروري لذلك هو أن تكون هذه التوصيفات قابلة للصياغة الرياضية[1]

2. و قد جاء في مجلة إيكونومتريكا في افتتاحية عددها الأول عن تعريف القياس الاقتصادي بالأتي "إن الاقتصاد القياسي ليس إطلاقا نفس الشيء مثل الإحصاء الاقتصادي، كما يجب ألا يعتبر متطابقا مع ما يسمى النظرية الاقتصادية العامة رغم أن جزء كبيرا من تلك النظرية ذو طابع كمي صريح كما يجب ألا يعتبر أيضا الاقتصاد القياسي مرادفا لتطبيق الرياضيات على الاقتصاد.وقد أثبتت التجربة أن كلا من وجهات النظر الثلاث الإحصاء والنظرية الاقتصادية والرياضيات لإطار صحيح ولكن غير كاف في حد ذاته، لفهم حقيقة العلاقات الكمية في الحياة الاقتصادية. فالقوة تكمن في توحيد الثلاثة معا وهذا التوحيد هو الذي يشكل الاقتصاد القياسي.

ويمكن تعريف القياس الاقتصادي، بأنه ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية، عبر استخدام أدوات علوم الاقتصاد والرياضيات والإحصاء بهدف إبراز العلاقات الرياضية بين التغيرات الاقتصادية بمساعدة الطرق الإحصائية[2].

[1]–نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2002،ص 01.

[2]–كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن ليف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص–ص 21،22.

3.و في عام 1953 قام الاقتصادي جورج تينتر بتوزيع إستبانة على بعض مشاهير الاقتصاد آنذاك، وكان السؤال الرئيسي الذي طره فيها : ما هو الاقتصاد القياسي ؟ فخرج بنتيجة مفادها أنه سيحتاج إلى كتابة فصل كامل في كتاب متخصص أو مجلة علمية لتفريغ الإجابات على ذلك السؤال، فقد كانت الإجابات متباينة، في مضامينها و ظواهرها، ولم يتمكن من الخروج إلا بالتعريف العام التالي.[1]

الاقتصاد القياسي هو دراسة تطبيق النظريات الإحصائية على الظواهر الاقتصادية .

وقد ذكر القياسيينp.kennedyبأن الارتباك الحاصل في تعريف الاقتصاد القياسي هو خروج بمظاهر تختلف من حالة إلى أخرى.فهم رياضيون في بعض الحالات، ومحاسبون في غيرها وإحصائيون في حالات أخرى، وأخيرا فهم اقتصاديون وحقيقة القول أن تينتر أعطى تعريف عاما للاقتصاد القياسي من حيث علاقته بعلم الإحصاء، في حين أن الاقتصاد القياسي متشابك بشكل وثيق مع هذه العلوم والفنون.

وبشكل عام، يعني علم الاقتصاد القياسي بتوصيف وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

كما يعرف بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعة، المبني على أساس التماسك بين النظريات والمشاهدة .

وأيضا هو العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا كميا في الحياة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الاستقرارية

الاستقرارية :

1.اختبار ديكي – فولر Dickey–fuller

تعمل اختبارات ديكي – فولر على البحث في الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما و ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية .لغرض هذا الاختبار تبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولىوالذي على الشكل:[2]

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1]–عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي المبادئ الرياضية و الإحصائية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2014، ص 17.

[2]– شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص 207.

حيث ε_t : حد الخطأ العشوائي

قمنا بتقدير الصيغة التالية :

$$Y=\emptyset\ Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يتضح لنا أن $\widehat{\emptyset} = 1$

فإن المتغير y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار .

و بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $y= \emptyset y_{t-1} + \varepsilon t$ نتحصل على الصيغة التالية :

$$\Delta y_t =(\emptyset - 1)y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla y_t =\lambda y_{t-1} +\varepsilon_t \ , \emptyset - 1 = \lambda$$

حيث $\nabla y_1 = y_t - y_{t-1}$، والأن أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 :\lambda=0$$

$$H_0 :\lambda\neq0$$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda= 0$،

وعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة ولذافإن فإن $\nabla y_t= \varepsilon t$ السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى، ونرمز لها ب:

$$I_{(1)}$$

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون $I_{(2)}$متكاملة من الرتبة الثانية أي

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي .... ولاختبار مدى إستقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية :

-*نقوم* بحساب ما يسمى τبعد تقدير الصيغةε_t + y_{t-1}= $\emptyset$ *y1*، بقسمة$\widehat{\emptyset}$على الخطأ المعياري لها أي$\tau = \frac{\widehat{\emptyset}}{\widehat{\sigma}\widehat{\emptyset}}$.[1]

-τ *المحسوبة* بقيم T المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τلان المجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey&Fuller، ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار (DF-Test)

القرار :

-إذا كانتτ المحسوبة < τالمجدولة : نرفض فرضية العدم H_0: $\emptyset$ =1

أو λ=0،وتقبل الفرضية البديلة H_1: $\emptyset \neq 1$ أو ($\lambda \neq 0$)، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة .

-إذا τ المحسوبة > τالمجدولة :نقبل فرضية العدم H_0: $\emptyset$ =1 ونرفض الفرضية البديلة H_1: $\emptyset \neq 1$، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة .

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار Dickey&Fuller باستخدام عدد من صيغ الإنحدار تتمثل في :

$$\nabla y_t = (\emptyset - 1) y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla y_t = (\emptyset - 1) y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\nabla y_t = (\emptyset - 1) y_{t-1} + c + bt + \varepsilon t$$

و إذا وضعنا $\lambda = \emptyset - 1$ و تصبح :

$$\Delta y_t = \lambda\, y_{t-1} + \varepsilon t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta y_t = \lambda\, y_{t-1} + c + \varepsilon t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

[1] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 208.

$\Delta y_t = \lambda\, y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon t$ .....(3)

إنااختباراتADFترتكز على الفريضة $H_1: /\emptyset/ < 1$، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:[1]

$\nabla y_t = \lambda\, y_{t-1} - \sum_{J=2}^{P} \emptyset_J \nabla y_{t-J+1} + \varepsilon_t$.....(4)

$\nabla y_t = \lambda\, y_{t-1} - \sum_{J=2}^{P} \emptyset_J \nabla y_{t-J+1} + c + \varepsilon_t$.....(5)

$\nabla y_t = \lambda\, y_{t-1} - \sum_{J=2}^{P} \emptyset_J \nabla y_{t-J+1} + c + bt + \varepsilon_t$.....(6)

إن اختباراتADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية Δy_{t-j+1}، حيث $\nabla y_{t1-} = y_{t-1} - y_{t-2}$ ،$\nabla y_{t2-} = y_{t-2} - y_{t-3}$.....ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي .

2.اختبار فيليبس وبيرون pshilliP **test perron nda 1988**

يعتبر هذا الاختبار غير العلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة لتذبذبات العشوائية حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس DFDF ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل[2] وADF التوزيعات المحددة لاختباري

أ.تقديرolsالنماذج الثلاثة القاعدية الاختبار Dickey&Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

ب.تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{t}\sum_{t=1}^{t} \hat{\varepsilon}_i^2$، حيث $\hat{\varepsilon}$تمثل البواقي .

ج.تقدير معامل المصححS^2_1،المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث

$S_i^2 = \frac{1}{t}\sum_{t=1}^{t} \hat{\varepsilon}^2_t + 2\sum_{i=1}^{1}\left(1 - \frac{i}{t+1}\right)\frac{1}{t}\sum_{t=i+1}^{t} \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}$

[1]- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، مرجع سبق ذكره،ص- ص212،2013.

د.حساب إحصائية فيليبس ويبرون

$$t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k}\frac{(\hat{\phi} - 1}{\widehat{\sigma\hat{\phi}}}\frac{T(k-1)\hat{\sigma}\hat{\phi}}{\sqrt{k}}$$

$k=\frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية عندما تكونε_t تشويشا أبيض .

3.اختبار **Kpss**: يكون هذا الاختبار على المراحل التالية :[1]

-نحسب المجموع الجزئي للبواقي :$s_1=\sum_{i=1}^{1}\hat{\varepsilon}$

نقدر التباين الطويل الأجل S^2_1بنفس طريقة اختبار فليبس ويبرون .

-نحسب إحصائية اختبار**Kpss** من العلاقة :$LM=\frac{1}{s}\frac{\sum_{t=1}^{t} s}{t}$

-نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار : إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف kwiatkowski ,phillips ,schmidt and shin

نقبل بفرضية الاستقرار : إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة إلا أن هناك اختبارات أخرى لاختبار الجذر الوحدوي منها اختبار $HEGY^2$الذي يختبر وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية.اقترح هذا الاختبار Hylleberg (1990) هذه الإحصائية تقارن مع القيم الحرجة ل franses and (1997) hobijn

المطلب الثالث: السببية والتكامل

أولا : السببية

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر المستقلة المفسرة لها.

[1]- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

1.اختبار السببية وفق Granger

اقترح Granger (1969) معيار تحديد السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت y_{1t}و y_{2t}سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة نقدية مرتدة أو إسترجاعية أو تبادلية بين متغيرين، و ذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية .

ليكن النموذج var (p) المستقر حيث :

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \phi_{11}^1 \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 \phi_{21}^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \phi_{12}^1 \phi_{12}^2 \\ \phi_{22}^1 \phi_{22}^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \ldots + \begin{bmatrix} \phi_{1p}^1 \phi_{1p}^2 \\ \phi_{2p}^1 \phi_{2p}^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

السلاسل Y_{2t-p} ..... Y_{2t-2} , $\mathbf{Y}_{2t-1}$تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات Y_{1t-1} , Y_{1t-2} Y_{1t-p} ,.....،نرى ما إذا كانت مجموعة Y_{2t}لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات Y_{1t}للنموذج var و الذي نطلق عليه تسمية Rvar .اختبار الفجوات الزمنية يتم بواسطة المعيارين AIC وSchwarz، ليكن :

H_0:$\varnothing^2_{11}$= $\varnothing^2_{12}$.....=$\varnothing^2_{1p}$=0إذا كانت الفرضية Y_{1t}لا يسبب Y_{2t}-

H_0:$\varnothing^2_{21}$= $\varnothing^2_{22}$.....=$\varnothing^2_{2p}$ =0إذا كانت الفرضية Y_{2t}لا يسبب Y_{1t}-مقبولة إذا قبلنا الفرضيتين معا، نتحدث هنا عن ما يسمى ب " Feed Back effect"

يمكن استعمال إحصائية فيشر للقيام بالاختبار و هو اختبار انعدام المعاملات معادلة أو مباشرة المقارنة بين نموذج var غير المقيد Uvar والنموذج var المقيد Rvar .

نحسب نسبة المعقولية $L^*=(T-C)(\ln/\sum_{Rvar}/ - \ln/\sum_{Uvar}/)$ التي تتبع توزيع x^2 بدرجة xp 2 مع :[1]

[1]-- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره278.

$\sum_{Rvar}$:مصفوفة التباين – التباين المشترك لبواقي النموذج غير المقيد ؛

$\sum_{Uvar}$:مصفوفة التباين – التباين المشترك لبواقي النموذج غير المقيد ؛

T:عدد المشاهدات ؛

C:عدد المعالم المقدرة في كل معادلة النموذج غير المقيد .

إذا كانت ($L^* > N^2_{\alpha}$ 2 P)،ففي هذه الحالة نرفض فرضية وجود القيود، أي أن هناك سببية وفق Granger.

2.اختبار السببية وفق Sims

اقترح (1980) Sims اختبار أخر مختلفا نوعا ما، حيث يعتبر أنه إذا كانت القيم المستقبلية ل y_{1t}تسمح بشرح القيم الحالية ل y_{2t}بسبب y_{1t}لدينا :

$$Y_{1t} = \phi_1^0 \sum_{i=1}^{p} \phi_{1i}^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{1i}^2 Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i^2 Y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = \phi_2^0 \sum_{i=1}^{p} \phi_{2i}^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{2i}^2 Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i^1 Y_{1t+i} + \varepsilon_{2t}$$

إذا كانت الفرضية Y_{2t}لايسبب Y_{1t} $H_0 : \beta_1^1 = \beta_2^1 = \ldots \beta_p^1 = 0$

إذا كانت الفرضية Y_{1t}لايسبب Y_{2t} $H_0 : \beta_1^2 = \beta_2^2 = \ldots \beta_p^2 = 0$

ثانيا : التكامل المشترك .

1.مفهوم التكامل المشترك : ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات غلى يد Granger (1983) و Engle (1987)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية إستقرارية السلاسل الزمنية، و هي ناتجة عن عملية دمج بين تقني بوكس –جينكير والتقارب الحركي لنماذج تصحيح الخطأ . ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها

مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من إستقرار السلاسل، كما تسمح هذه الإختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية .[1]

2.خصائص درجة التكامل سلسلة زمنية و شروط التكامل المشترك .

لتكن سلسلة زمنية x_{1t}مستقرة و سلسلة أخرى x_{2t}متكاملة من الدرجة1 :

$$X_{1t} \rightarrow I\ (0)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

تعتبر السلسلة $y_t = y_{1t} + y_{2t}$غير مستقرة تحتوى لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة و الثانية غير مستقرة تحتوى على اتجاه عام .

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين x_tو y_tإذا تضمنا اتجاها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل d وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل

$$X_t \rightarrow I\ (d)$$

$$y_t \rightarrow I\ (d)$$

$$\alpha_1 X_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I\ (d-b) \quad \text{بحيث} \quad d \geq b \geq 0 \quad \text{مع}$$

$$X_t, Y_t \rightarrow C\ I\ (d, b) \quad \text{نرمز ب}$$

حيث $[\alpha_1 \alpha_2]$يسمى بشعاع التكامل المشترك .[2]

[1]–حسن ياسين طعمة، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الرياضي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص–ص 331،333.

[2]– حسن ياسين طعمة، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الرياضي، مرجع سبق ذكره، ص 334.

اختبار انجل غرانجر لل (ت م) (Engle – Granger Test)

يرتكز هذا الاختبار على مبدأ الحصول على تقدير لمعامل ال (ت م)، وبعدها نقوم باختبار فيما إذا أدت التوليفة الخطية التشكلة من هذا المعامل إلى نشوء ($I(0)$) . ويتم الاختبار من خلال ثلاث خطوات رئيسية .

-اختبار إذا كان المتغيران متكاملين من نفس الدرجة، لنقل ($I(1)$) ويتم ذلك من خلال اختبار الجذر الأحادي .

-تقدير معلمتي العلاقة طويلة الأمد التالية بواسطة (م ص ع).

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t$$

لابد أن نتذكر أن (م ص ع) تؤدي إلى انحدار غير منطقي إلا إذا كانت السلسلتان متكاملتين، وعند تحقق هذا الشرط فإن الانحدار ينتج تقديرات متسقة لمتجه (ت م) وبالتالي تكون :

$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t$ متكاملة من الدرجة (0) حيث أن المعادلة المبينة أعلاه تنتج بواقي الانحدار، فإننا نقوم باستعمال هذه البواقي في اختبار ال (ت م)

-نقوم باختبار وجود جذر أحادي في البواقي .فإذا احتوت البواقي على جذر أحادي فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك، وبالتالي لا تكون البواقي مستقرة [1]

[1]-عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي نظرية االنحدار البسيط والمتعدد، مرجع سبق ذكره، ض 335.

المبحث الثالث:دراسة قياسية لاستجابة البطالة لنمو القطاعات

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الدراسة القياسية لاستجابة البطالة لنمو القطاعات بحيث تطرقنا إلى تعيين استقرارية متغيرات النمو على البطالة وقياس العلاقة السببية بين متغيرات نمو القطاعات والبطالة بالإضافة إلى تقدير نمو القطاعات على البطالة على المدى البعيد والقصير.

المطلب الأول: تعين استقرارية متغيرات النمو على البطالة

-تقييم أثر الإنتاج المحلي على البطالة (1999-2017)

يمكن الوصول من خلال ما يتدرج أدناه إلى بناء نموذج اقتصادي يفسر العلاقة بين قطاعات الإنتاج المحلي التي لها علاقة ب البطالة،وتحليل وتفسير درجة التأثير.

أولا:تعيين النموذج

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك يتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج والتي يجب استبعادها، ولقد تم على المعطيات الاحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من خلال الفترة (1990-2017)وسيتم الإعتماد على ons, algerie bank،من خلال المرجعين الإحصائيين،مع التعديل بالإضافة والإنقاص ولذلك تتسم الإشارة إلى التغيرات كالاتي:

- المتغير التابع: وهو البطالة وقد تم الاعتماد على الاحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في معطيات الديوان الوطني للاحصائيات وذلك في الفترة الممتدة من (1999-2017)، ويرمز له ب ch
- المتغيرات التفسيرية: والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة بقطاعات الإنتاج المحلي والتي لها عليه أثر،والمستوحذة من النظرية الاقتصادية إلى الدراسات السابقة،والمتمثلة في:

1-قطاع الخدمات: وهي تلك الأموال التي تخصصها الدولة لرصد سير حركةالحياة الاقتصادية من خلال أجور المستخدمين والمعاشات ويرمز لها بالرمز ser

2-قطاع البناء: ويشكل المبالغ التي تخصصها الدولة للنهوض بالبرامج التنموية من خلال الاستثمارات العمومية وإنشاء المباني وتهيئة مناخها والتجهيزات المخصصة لضمان نجاح الخطط الاستثمارية في الأمدين البعيد والقصير،ويرمز لها بالرمزbtp.

3-الصناعة :يمثل أبرز قطاع إنتاجي، ولها مرود معتبر لما لها من انتشار واسع، وله علاقة عكسية في تحسين مؤشر البطالة، ويرمز له بالرمز ind

4-المحروقات :ويشكل أهم القطاعات وأشهرها، يمتاز بمردود مالي عالي، له علاقة ايجابية على البطالة، يرمز له بالرمز carb

- تحديد وتعريف المتغيرات والتنبؤ القبلي بكيفية تفاعلها مع البطالة،يمكن صياغة الشكل الدالي للنموذج كالتالي:

ch=f(ser,btp ,ind ,tc)

وسنعتمد في الدراسة على الصيغة الخطية،والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$ch_i= \beta_0+\beta_1 ser_i+ \beta_2 btp_i+ \beta_3 ind_i+ \beta_4 carb_i+\varepsilon_i$$

حيث أن :

- $(\beta_0,\beta_1,\beta_2,\beta_3,\beta_4,)$:معاملات المتغيرات المفسرة.
- iيمثل عدد المشاهدات.
- **ثانيا:دراسة الاستقرارية**
- بعدما قمنا بتعين النموذج يمكننا دراسة هذه السلاسل عن طريق ADF ,PP هذه الطريقة و هي دليل قاطع لمعرفة ما إذا هي السلاسل مستقرة أن لا، و هذا عن طريق اختبارين

وتتضح نتائجهما من خلال الجدولين المواليين:

عند المستوى على المتغيرات المستقلة و عند درجة معنوية5% الجدول (03-01):نتائج اختبار ADF

الجدول رقم (3-1): نتائج اختبار ADF

	AtLevel							
				LBTP	**LSER**	**Lind**	**Lcarb**	**Ch**
With Constant	t-Statistic			0.2090	1.78594	0.2126	0.4386	-4.4728
	Prob.			***0.9647***	***0.9992***	***0.9649***	***0.9780***	***0.0839***
With Constant & rend	t-Statistic			-1.9496	-1.1608	-2.3524	-2.9687	4.4895
	Prob.			***0.5830***	***0.8860***	***0.3865***	***0.1680***	***0.0649***
				n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic			4.4228	7.205553	5.7063	5.5557	-4.1460
	Prob.	***0.9125***	***0.9946***	***0.9999***	***1.0000***	***1.0000***	***1.0000***	***0.0704***
	At First Difference							
		d(Lbtp)	**d(Lser)**	**d(Lind)**	**d(Lcarb)**	**D(ch)**		
With Constant	t-Statistic	-7.7801	-3.8546	-3.9275	-6.3944	5.0968		
	Prob.	***0.0000***	***0.0113***	***0.0099***	***0.0001***	***0.0015***		
With Constant & rend	t-Statistic	-7.0935	-5.0137	-4.1874	-6.2595	4.8512		
	Prob.	***0.0002***	***0.0055***	***0.0230***	***0.0007***	***0.0092***		
Without Constant & rend	t-Statistic	-4.0981	-0.0181	-2.1016	0.2144	-5.3454		
	Prob.	***0.0004***	***0.6596***	***0.0378***	***0.7323***	***0.0000***		

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات eviews

يتبن من خلال الجدول اعلاه وحسب اختبار ديكي فولر أن كل قيم تاو المحسوبة للسلاسل عند المستوى اقل من الجدولية اي $t_{tab} < t_{\hat{\Phi}_1}$ حيث ان كل الاحتمالات pro كانت كانت اكبر من درجة المعنوية 0.05،

غير انه عند اختبار الفروقات الأولى تبين أن السلاسل مستقرة، حيث أن $t_{tab} > t_{\hat{\Phi}_1}$ والقيم الاحتمالية كانت اقل من 0.05.

الجدول رقم (03-02):نتائج اختبار،PPعند المستوى على المتغيرات المستقلة وعند درجة معنوية5%

الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار PP

	At Level					
		Lbtp	**Lser**	**Lind**	**Lcarb**	**Ch**
With Constant	t-Statistic	0.2090	4.8994	0.2124	0.7796	-2.8837
	Prob.	***0.9647***	***1.0000***	***0.9649***	***0.9564***	***0.5486***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0160	-0.7853	-1.9556	0.9902	0.0681
	Prob.	***0.0293***	***0.9468***	***0.5826***	***0.1706***	***0.1676***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.8542	8.1909	5.7063	13.1368	-3.0049
	Prob.	***0.9798***	***1.0000***	***1.0000***	***0.9999***	***0.0051***
	At First Difference					
		d(Lbtp)	**d(Lser)**	**d(Lind)**	**d(Lcarb)**	**d(ch)**
With Constant	t-Statistic	-6.9715	-3.8540	-3.9275	-6.7935	-5.7530
	Prob.	***0.0000***	***0.0114***	***0.009***	***0.000***	***0.000***

				9	***0***	***3***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0935	-8.8965	-4.2066	-6.6950	-5.7911
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***	***0.0223***	***0.0003***	***0.0015***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8835	-1.0510	-2.0826	-1.7189	-6.0065
	Prob.	***0.0007***	***0.2517***	***0.0393***	***0.0808***	***0.0000***

المصدر:إعداد الطالبتين بناء على مخرجات eviews

يتضح من اختبار ppأن; كل السلاسل لم تستقر عند المستوى ويظهر ذلك من خلال ان كل الاحتمالات pro كانت كانت اكبر من درجة المعنوية 0.05، بينما يتبين انها استقرت عند الفروقات الاولى حيث $t_{\hat{\Phi}_1} > t_{tab}$، وهذا مايؤكد ما تم التوصل إليه من خلال اختبار ديكي فولر.

المطلب الثاني:قياس العلاقة السببية بين متغيرات نمو القطاعات والبطالة

1: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة :

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار Granger للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية، ويتم الاختبار على أساس احتمال الفرضية،حيث اذا توفر احتمال الفرضية pro>0.05 عندها نقول انها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تلخيص النتائج في الجدول الموالي:

نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيريةلنموذج البطالة.

الجدول رقم(3-3): اختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج

اختبار الفرضية	Probabilité	Fisher (F_{cal})	الفرضيات
مقبولة	0.9930	0.00701	Lbtp لا تسبب ch
مرفوضة	0.0379	0.65630	Lbtp لا تسبب ch
مقبولة	0.9770	0.02333	Lser لا تسبب ch
مرفوضة	0.0329	0.66684	Lser لا تسبب ch
مقبولة	0.1173	2.62077	Lind لا تسبب ch
مرفوضة	0.0319	0.38091	Lind لا تسبب ch
مقبولة	0.1639	2.14139	Lcarb لا تسبب ch
مرفوضة	0.0323	1.11494	Lcarb لا تسبب ch

المصدر :إعداد الطالبتين بناء على مخرجات EVIEES.9

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج والمتمثلة في المتغيرات المستقلة تسبب في المتغير التابع حسب انجل جرانجر.

المطلب الثالث:تقدير أثر نمو القطاعات على البطالة على المدى البعيد والقصير

1-تقدير معلمات النموذج

سيتم تقدير النموذج الموالي الممثل للعلاقات الفاعلة في البطالة، وتتضح معالم المعادلة الخطية كما في الشكل التالي:

Ch=c(1)+c(2)ser+c(3)btp+c(4)ind+c(5)carb

1-2-اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نماذج تصحيح الخطأ.

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل وذلك من ناحية الاستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل)، ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات فيالمدى الطويل ممكن.

نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة الأصلية التي تم الحصول عليها من خلال مخرجات eviews 9 كالتالي:

ch=22303.96– 1265.68Lbtp - 1031.76 Lser-8732.42L ind-5018.97Lcarb

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم باختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج اختبار ADF للبواقي E موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): نتائج اختبار ديكي –فولار ADF للبواقي E

	At Level	
		ECM
With Constant	t-Statistic	-7.2490
	Prob.	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8141
	Prob.	***0.0004***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.9331
	Prob.	***0.0000***

المصدر :إعداد الطالبتين بناء مخرجاتEviews9

وعند مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن: $t_{\hat{\Phi}_1} \langle t_{tab}$ وتعني إلى رفض الفرضيةH0، ومنه نشير بأن سلسلة e مستقرة.

إذن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة و بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL - GRNGER.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ.ECM

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلاسل (المتغيرات)، لديهم نفس درجة التكامل I(1)، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل و قرانجر (1988) كالآتي :

- المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي:

ch=22303.96 – 1265.68Lbtp - 1031.76 Lser -8732.42
(0.048) (0.0215) (0.0312) (0.0294)
Lind+5018.97 Lcarb
(0.0291)

R^2= 0.72 sig(f) = 0.024 DW =1.70

تتمة لمرحلة تقدير النموذج في المدى الطويل نحصل على معادلة البواقي التالية:

E=ch -22303.96 - 1265.68Lbtp - 1031.76 Lser +8732.42Lind - 5018.97Lcarb

- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير.

dlco=638. – 685.46DLbtp - 2633.07 DLser
(0.0043) (0.0027)
(0.0188)
– 9608.27DLind +132.72DLcarb -1.22 E(-1)
(0.0038à (0.0157) (0.0043)
R^2=0.853 SIG (f)= 0.041 DW= 1.70

يتبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث أن pro=0.0043<0.05و بالتالي المعادلة مقبولة.وعليه يوجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتغير التابع " البطالة" .

3-5 التفسير الاقتصادي والإحصائي:

3-5-1: التفسير الاقتصادي: سيتم الإشارة فقط إلى المعنوية في الأمد الطويل اختصارا لا حصرا، ويلي بيانها كالتالي:

- **معامل الخدمات** α_1: تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة عكسية بين serوch حيث ان زيادة الاولى بـ: 1031مليارد ج من شانه أن يحسن حجم البطالة بـ:1%، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا.
- **معامل قطاع البناء** α_2: تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة عكسية بينbtp وch حيث أن زيادة الأولى بـ: 1265مليارد ج من شانه أن يحسن حجم البطالة بـ:1%، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا.
- **معامل قطاع الصناعة** α_3 :. تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة عكسية بينind وch حيث أن زيادة الأولى بـ: 8732مليارد ج من شانه أن يحسن حجم البطالة بـ:1%، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا.
- **المحروقات قطاع** α_4: تبين من خلال مخرجات المعادلة القياسية أن هنالك علاقة عكسية بينcarb وch حيث أن زيادة الأولى بـ: 5018مليارد ج من شانه أن يحسن حجم البطالة بـ:1%، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا.

3-5-1: التفسير الاحصائي:ويتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية والجزئية كمايلي:

3-5-1-1 المعنوية الكلية:

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EVIEWSأن نموذج التكامل المتزامن في الأمد الطويل ككل معنوي، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فييشر F_T حيث بلغت pro(f)=0.024<0.05،

ومن جانب آخر بلغ معامل التحديدR^2=0.72 وهذا ما يدل على أن للمتغيرات التفسيرية مجملة اثر في تفسير المتغير التابع chبنسبة 72%.

كما يظهر أن نموذج تصحيح الخطأأيضا هو الأخر كان معنويا حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير نسبة 85.3%، كانت القيمة الاحتمالية لمعامل فيشر 0.041 وهي اقل من 5%.

3-5-1-2 المعنوية الجزئية

يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الاجل الطويل والاجل القصير) ان كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث لم تتعدى قيمها الاحتمالية 0.05، وتتضح من خلال التالي:

أ/ معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل الطويل

Pro(α_1)= 0.048)<0.05	(Pro(α_2)= 0.0415)<0.05	(Pro(α_3)= 0.0384)<0.05	(Pro(α_4)= 0.0312)<0.05
Pro(α_5)= 0.0294)<0.05	(Pro(α_6)= 0.0291)<0.05	(Pro(α_7)= 0.0286)<0.05	(Pro(α_8)= 0.0251)<0.05

أ/ معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل القصير

Pro(α_1)= 0.000)<0.05	(Pro(α_2)= 0.000)<0.05	(Pro(α_3)= 0.0043)<0.05	(Pro(α_4)= 0.0027)<0.05
Pro(α_5)= 0.0188)<0.05	(Pro(α_6)= 0.0193)<0.05	(Pro(α_7)= 0.0147)<0.05	(Pro(α_8)= 0.0157)<0.05

خلاصة الفصل:

إن العالم بأسره دون إستثناء يعاني من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة، وهذه الظاهرة تتزايد بشكل كبير عبر الزمن مما يجعلها تأثر سلبا وتقف كحجر في طريق التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى النمو الاقتصادي وإن دراستنا في هذا الفصل لمدى فعالية النمو القطاعي على مؤشر البطالة ذلك من أجل السعي فيه قدر الإمكان بغية توضيح أثر نمو القطاعات الاقتصادية على البطالة، من خلال تحليل إحصائيات الديوان الوطني حيث تطرقنا في هذا البند إلى تحليل مؤشر النمو الإجمالي وتحليل نمو بعض القطاعات الاقتصادية كالبناء والخدمات...الخ، وكان لابد من المرور في هذه الدارسة القياسية إلى الاقتصاد القياسي لدراسة تطبيق النظريات الإحصائية على الظواهر الاقتصادية، وقمنا في هذا الفصل بمحاولة إجراء دراسة قياسية لأثر نمو القطاعات على البطالة خلال الفترة الزمنية 1999-2017بحيث تبين لنا أن القطاعات الاقتصادية تساهم بشكل ضئيل في امتصاص البطالة.

خاتمـــــة

خاتمة

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة تتواجد في معظم بلدان العالم، حيث ارتفعت معدلاتها في دول العالم عامة وفي الدول النامية خاصة، كما أن مواضيع الناتج المحلي من أهم الدراسات في الفكر الاقتصادي ، و في هذا السياق كان القصد من وراء هذا البحث هو دراسة ظاهرة البطالة و مدي تأثير النمو الإجمالي على هذه الظاهرة بحيث وضحنا تطور الناتج المحلي الإجمالي ومفهومه و وطرق قياسه المتمثلة في طريقة الدخل والإنتاج والإنفاق كل واحدة منهم تحسب لنا وتوضح لنا مدى تطور النمو الاقتصادي ،و تطرقنا إلى أبرز المشاكل والعوامل المحددة لحجم هذا الأخير وفي هذا السياق كان موضوع البحث يسمح لنا بشرح الاختلافات في مستولى الدخل وإحداث عملية التقارب الاقتصادي فيما بين الدول، أي البحث فيما يعكسه الإنتاج المحلى على القطاعات الاقتصادية للتخفيف والتقليل من حدة البطالة ،وفي سياق البطالة فقد تطرقنا إلى مفهومها وأسبابها وطرق قياس حدتها وأنواعها وإلى أهم التطورات التي مست البطالة من الفكر الكلاسيكي والفكر النيوكلاسيكي والكينزي وهذا بفضل الاهتمام الكبير الذي تحظى به مشكلة البطالة، إضافة إلى ذلك فقد قدمنا بذكرحلول للتخفيف من البطالة.

كما يشكل النمو الاقتصادي عنصر مهم في تخفيض نسبة البطالة وإعطائه دور بارز في بناء اقتصاد فعال، المبني على وجود الدولة بحيث لا يكفي وجودها لتحقيق نمو اقتصادي متوازن و إنما يتطلب الأمر وجود دولة قوية و ملتزمة تعمل على حماية اقتصادها وفرض احترامها وهذا ما يترتب عليه وجود بيئة أعمال جذابة تسمح برفع القدرة التنافسية للاقتصاد.

ونظرا لتزايد معدلات النمو وذلك بتزايد المخصصات و التدعيمات المنفقة من طرف الدولة لتعزيز وتخفيض نسبة البطالة ولكن رغم هذا نجد أنه في انخفاض معدلات البطالة ضئيلة مقارنة بالإجراءات المتخذة.

وإجابة على الاشكالية المطروحةنقول أن أثر الإنتاج المحلي للقطاعات الاقتصادية على البطالة قائم بحيث لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لازال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي بالرغم من أنه لم يساهم بشكل فعال وقوي في التخفيف وتقليص حجم البطالة.

إن مناقشة فرضيات البحث تمخض عنها بروز النتائج التالية:

-لقد تبين من خلال الدراسة التحليلية أن قطاع الخدمات يعرف نقصا ملحوظا ، ومنه الدراسة تبين أنه في المدى القصير كلما زاد قطاع الخدمات 1%فاتنقص البطالة ب 1031 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

بأن القطاع الخدمي لازال يعاني من ضمور في الناتج لأن هذا الانخفاض لا تساهم بشكل فعال في القضاء على البطالة.

-ولقد تبين من خلال الدراسة التحليلية أن قطاع البناء لا يساهم بشكل فعال في إمتصاص البطالة بحيث كلما زاد هذا القطاع ب 1% فإنه يخفض البطالة ب1265وهذا ما ينفي الفرضية الثانية التي تعتبر قطاع البناء من أهم القطاعات التي تمتص البطالة .

- تبين من خلال مخرجات المعادلة القياسية أن هنالك علاقة عكسية بين قطاع المحروقات و البطالة حيث أن زيادة الأولى ب 1% من شانه أن يحسن حجم البطالة بـ: 5018، وهذا الأخير لا يؤثر بشكل فعال في التخفيف من البطالة وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة التي تعتبر هذا القطاع يساهم بشكر كبير في تعزيز النمو الاقتصادي و التقليل من مشكلة البطالة.

-ويتبين لنا من خلال الدراسة التحليلية أن قطاع الصناعة يؤثر بشكل ضئيل بحيث كلما زاد هذا القطاع ب 1% تنخفض البطالة ب 8732، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

التوصيات:

-الاهتمام أكثر بمعالجة مشكل البطالة.

- الاهتمام الكبير بمختلف القطاعات الاقتصادية و تطويرها لأنها تساهم بشكل كبير في زيادة وتيرة النمو.

-تنمية ودعم القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات باعتباره الأكثر استقطابا للأيدي العاملة وذلك لامتصاص مشكلة البطالة .

قائمـــــة

المصـــادر والمراجـــع

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

الكـتـــــــب:

1. ابن المنظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر بيروت 1388.
2. أبو بكر العيدروس، قصة البطالة مشكلات وحلول،ط1 فهرسة المكتبة الملك فهد،الوطنية السعودية 2013.
3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2002.
4. أحمد سليمان خضاونة،اقتصاديات العمل والبطالة ،حالة الأردن 1973-2009،دار الياقوت لطباعة والنشر،الأردن.
5. أحمد مُحَمَّد عبد العظيم الجمل، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2008.
6. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة والمجتمعات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
7. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي نظريات، نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع.
8. توم جرمان ،دليل المبتدئين الشامل إلي علم الاقتصاد، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة ، 2010.
9. حسن ياسين طعمة، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الرياضي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
10. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، طبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
11. سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج العوامل و الآثار و العلاج وعلاقتها بالزيادة السكانية.
12. السيد مُحَمَّد السربيتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
13. شيخي مُحَمَّد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2012.
14. عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي المبادئ الرياضية والإحصائية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2014.

15. عبد الرزاق مُحَّد صالح، رشيد عباس الجزراوي، ظاهرة العولمة وتأثيراتها على البطالة في الوطن العربي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.
16. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن ليف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011.
17. مُحَّد حسين القوي، البطالة المشكلة والعلاج، الأكاديمية الملكية للشرطة، البحرين، 2008.
18. مُحَّد صلاح، الاقتصاد الكلي، محاضرات وتمارين محلولة، جامعة مُحَّد بوضياف، مسيلة، 2015.
19. مُحَّدى فوزي أبو السعود،مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2004.
20. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والطباعة، الأردن 2010.
21. مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007.
22. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.
23. مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر، دراسة وصفية مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ،مؤسسة النقد العربي السعودي.
24. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الاقتصادي (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الدار الجامعية 2010.
25. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2002.

المـــذكـــــرات و الأطروحات :

26. أسامة موسى حسن تنقال، أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي في السودان (2005-2015)،بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2016.

27. إسحاق كواشخية، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر-تحليل مدى ملائمة قانون أوكين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص علوم اقتصادية جامعة الوادي،2014-2015.

28. أمال عبد الفتاح عبد الفراج،العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية،1992-2002،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير،العلوم في التخطيط التنموي،جامعة الخرطوم،2004.

29. أيمن مصطفي حسين الدباغ،نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله،الجامعة الأردنية 2003.

30. بن بوبكر رضوان،أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004-2016، دراسة حالة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

31. بن جيمة عمر،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات 2010-2011،جامعة تلمسان.

32. بن هلال سمية،رحال فاطمة الزهراء،آليات محاربة البطالة في ظل التنمية الاقتصادية في الجزائر،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد وتنمية 2014-2015،جامعة تيارت.

33. بن يوسف نوة،تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،اقتصاد تطبيقي،جامعة مُحَّد خيضر،معسكر،2016.

34. بوجنان أسماء، رحاي هاجر، دراسة تحليلية لتأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة —حالة الجزائر-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم علوم التسير،2014،2015.

35. بوخدية خديجة، بغالية خيرة، تحليل أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة (حالة الجزائر)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاديات العمل،جامعة تيارت،2017-2018.

36. بورحلي يوسف،بن يطو عبد الهادي ،أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على البطالة،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد التنمية ،2015-2016.

37. رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر-البطالة)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع والتنمية ،جامعة بسكرة،2013-2014.

38. ريهام زهير الحيلة،محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي دراسة حالة دولة فلسطين،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،اقتصاديات التنمية ،الجامعة الاسلامية ،غزة،2011.

39. زرهوني العالية،بوعكاز أمال،مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الوطني الخام ،دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2016،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات العمل،تيارت،2017-2018.

40. شلوفي عمير ، التضخم والنمو الاقتصادي : تقدير عينة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر القائد تلمسان ،2017-2018.

41. صبرينة بن عبدة،كريمة سليم،علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي،تبسة،2015-2016.

42. عقون سليم ،قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة،دراسة قياسية تحليلية —حالة الجزائر- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،2009-2010.

43. عكادي رضوان، ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسة عامة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

44. عمر بن حكمت بن بشير بن ياسين، البطالة و منهج التربية الإسلامية في معالجتها، رسالة علمية لنيل الماجستير،كلية الدعوة وأصول الدين، قسم التربية، المملكة العربية السعودية، 1431/1430.

45. فرد أم الخير،أهمية العامل التقني في عملية الانتاج،حالة الجزائر(1967-2002)،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،العلوم الاقتصادية،الاقتصاد الكمي،جامعة الجزائر،2005.

46. لموتي مُحَمَّد،البطالة والنمو الاقصادي في الجزائر (دراسة قياسية واقتصادية 1970-2007)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر،2008-2009.

47. نور الهدى بلحاج ،أثر تحرير التجارة الخارجية على مؤشرات الاقتصادية الكلية –دراسة حالة الجزائر-2000-2009،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي،مُحَمَّد خيضر،بسكرة،2013-2014.

المـجـــــلات:

48. سليم مجلخ، محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 13 ، العدد 2 ، ديسمبر 2016.

49. سميرة العابد،زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث العدد 2012/11.

50. نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة(المجتمع العراقي) دراسة تحليلية ، مجلة بابل العلوم الإنسانية، المجلد23، العدد2، 2015.

المحاضرات:

51. عاقلي فضيلة،مداخلة حول البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسير، جامعة باتنة،

52. مُحَمَّد يعقوبي،عنتر بوتيارة، مداخلة حول تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)،قسم العلوم التجارية،جامعة المسيلة.

53. محمود عرفة، أساسيات الاقتصاد،المحاضرة السابعة الدخل والإنفاق وتقديرات الناتج،قسم الاقتصاد الزراعي،كلية الزراعة.

54. جمال بن السعدي، زاوش رضا، مداخلة حول البطالة في الجزائر،(التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية).

التقاريـــــــــر:

55. الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

والملتقيــات:

56. مجمع مداخلات الملتقى حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،08-2014/12/09.

المراجع باللغة الأجنبية:

57. Gregory.N.M .macroéconmie. De boeck paris ,3eme étition, (2006).
58. J.Donelot.Léxclusion sociale , Ed l'harmattan , paris ,2003.
59. ledur(R) : socilogie de chomage,france , Edpuf, 1996.
60. Muller .Jet autes(2004) Manuel et applications.économie Dunod,Paris ,4eme édition.

المواقـــع الإلكترونيـــة:

61. www.sama.gov.sa/ar-sa/economic
62. https://bazingafiles.s3.us-west-amazonaws.com/5b092b942fdac1consultéle 20/04/02.

الملخص:

تعتبر قضية البطالة في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، حيث تعكس تشوهات في كل من جانب العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة كعوامل ديمغرافية و اقتصادية واجتماعية، هذه المشكلة كانت محل بحثنا حيث تم قياس أثر نمو القطاعات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2017 وذلك بعد معالجته من جانبين: جانب خاص الإنتاج المحلي الإجمالي، والإطار النظري للبطالة.

وتم التوصل من خلال الدراسة القياسية التحليلية أن لكل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية أثر على البطالة خلال فترة الدراسة إلا أن نمو تلك القطاعات لازال بعيد كل البعد عن القضاء والتخفيف من البطالة بحيث يساهم نمو كل قطاع بشكل ضئيل في النمو الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الإنتاج المحلي الإجمالي، النمو.

ABSTRACT:

The problem of unemployment is currently one of the basic problems facing most countries of the world according to the levels of their progress and systems, which reflect distortions in both the supply and demand of the labor force as a demographic, economic and social factors. The growth of economic sectors on unemployment in Algeria during the period 1999-2017, after being treated in two ways: private sector GDP and theoretical framework of unemployment.

The analytical study found that all economic sectors have an impact on unemployment during the study period. However, the growth of these sectors is still far from being eliminated and unemployment is mitigated so that the growth of each sector contributes slightly to overall growth.

Keywords: unemployment, GDP, growth.